وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشاذلي بن جديد- الطارف-

UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID

-EL Tarf-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية

وعلوم التسيير

Faculté des Sciences Economiques, Commerciales

Et Sciences de Gestion

السنة الجامعية: 2019/2018

قسم: علوم اقتصادية

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

دور القروض في تمويل المشاريع الاستثمارية

دراسة حالة

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تحت إشراف:

د. قروي صباح

من إعداد الطالبتان:

- زيتوني نور الإيمان
- بوعزيز سماح

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشاذلي بن جديد- الطارف-

UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID

-EL Tarf-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية

وعلوم التسيير

Faculté des Sciences Economiques, Commerciales

Et Sciences de Gestion

السنة الجامعية: 2019/2018

قسم: علوم اقتصادية

تقرير تربص مقدم في إطار متطلبات نيل شهادة الليسانس

تحت عنوان:

دور القروض في تمويل المشاريع الاستثمارية

دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري CPA – وكالة الطارف –

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تحت إشراف:

د. قروي صباح

من إعداد الطالبتان:

- زيتوني نور الإيمان
- بوعزيز سماح

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مساهمة القروض في تمويل المشاريع الاستثمارية، فبموجب هذا التمويل تحقق أهداف المنشآت من الأرباح والاستمرارية، وبالتالي بلوغ الأهداف المرجوة، كما توضح الإجراءات العملية التي تتخذها البنوك في منح القروض الاستثمارية.

وقد توصلت الدراسة إلى أن القروض البنكية لها دور كبير في تمويل المشاريع الاستثمارية، حيث يقوم البنك بدراسة المشروع الاستثماري وفقا لسياسة اقراضية متكاملة، وهذا ما يضمن للمشروع النجاح والاستمرارية.

الكلمات المفتاحية:

القروض، السياسة الاقراضية، المشاريع الاستثمارية، التمويل البنكي.

Résumé

Le but de cette étude est de mettre en évidence la contribution des emprunts au financement de projets d'investissement, permettant ainsi aux entreprises d'atteindre leurs objectifs de rentabilité et de continuité et d'atteindre les objectifs souhaités, ainsi que les mesures concrètes prises par les banques pour octroyer des prêts à l'investissement.

L'étude a révélé que les prêts bancaires jouent un rôle important dans le financement des projets d'investissement, qu'elle étudie conformément à une politique de crédit intégrée garantissant la réussite et la continuité du projet.

les Mots Clés:

Prêts, politique de prêt, projets d'investissement, financement bancaire.

إهداء

الحمد لله الذي تتم بعد الصالحات واللهم صلي على سيدنا محمد صلاة تخرجنا من الظلمات الوهم وتكرمنا بنور الفهم.

الشكر لله عز وجل على قدمت لي من نجاح وتوفيق وفهم وعمل.

- ❖ إلى قرة عيني... إلى من وضعت الجنة تحت قدميها...إلى التي حرمت نفسها وأعطتني... إلى تلك المرأة العظيمة ..."**أمي الغالية**".
- ❖ إلى أعظم الرجال صبرا... إلى رمز الحب والعطاء... إلى من منحني اللقب والانتساب... إلى ذلك الرجل الكريم..."**أبي الغالي**".
- ❖ إلى من جمعتهم معي ظلمة الرحم... إلى من يعيش في ظل وجودهم أملى... **إخوتي "الياس، معتز**".
- ❖ إلى جدتي "**زكية**" أطال الله في عمرها، وإلى جميع عائلة **طلحي** من كبيرهم إلى صغيرهم .
- ❖ إلى جدتي و جدي رحمهم الله ، جميع عائلة "**زيتوني**" من الكبير إلى الكتاكيت الصغار.
- ❖ إلى من تقاسمت معي هذا المشوار... إلى من قدمت لي يد العون والمساعدة...إلى صديقة الدرب وحبيبة القلب...رفيقتي "**سماح**".
- ❖ إلى من تحلو معها الحياة أختي **جيحي** ، ورفيقتي **حنان.**
- ❖ إلى كل من علمني حرفا طيلة حياتي...إلى من في قلبي ونسيه قلمي.

نور الإيمان

إهداء

الحمد لله عالم الغيب والشهادة فاطر السماوات والأرض، رب كل شيء ومليكه، الحمد لله ملء السماوات والأرض وما بينهما على نعمه التي لا تعد ولا تحصى، الحمد لله الذي رزقنا حب العلم وأنار لنا دروبه وفتح لنا أبواب النجاح واستجاب دعاءنا بكامل الاعتزاز والفخر.

اهدي ثمرة جهدي هذا إلى من قال فيهما الرحمان

"وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا"

- إلى من وضع الله الجنة تحت أقدامها، إلى التي كانت ومازالت وستبقى اعز وأغلى من في الوجود، إلى حبيبتي وصديقتي **"أمي العزيزة"** أطال الله في عمرك.
- إلى من خطى درب الصعاب من اجلنا، إلى من منحني اللقب والانتساب، صاحب القلب الكبير، تاج راسي ورمز العطاء، **"أبي العزيز"** حفظك الله.
- إلى الشموع التي أنارت حياتي: أختي **دنيا، إيناس، هاجر**، أخي **أنيس**.
- إلى جدي العزيز أطال الله في عمرك "جاب الله"، ولا أنسى من تحت التراب رحمه الله برحمته جدي **"الدراجي"**.
- إلى كل من يحمل اللقب **"بوعزيز"** و**"قطاف"**.
- إلى من تقاسمت معي هذا المشوار أقول لها جزاك الله عني كل خير على حسن صنيعك، رفيقة دربي وصديقتي **"نور الايمان"**.
- إلى كل عزيز على قلبي، والى كل من وسعته ذاكرتي ولم تسعه مذكرتي.

سماح

شكر وعرفان

بسم الله الرحمان الرحيم

اللهم لك الحمد والشكر كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك على ما أنعمت علينا من نعم لا تعد ولا تحصى ...

وعلى نعمة توفيقك لنا لإتمام هذا العمل لربي أوزعنا أن نشكر نعمتك التي أنعمت علينا وعلى والدينا وان نعمل صالحا ترضاه وأدخلنا برحمتك في عبادك الصالحين.

نقول لكم منا جميل الشكر والعرفان ونخص بالشكر أستاذتنا المؤطرة قروي صباح بالإشراف على هذه المذكرة وعلى نصائحها وتوجيهاتها القيمة.

كذلك جزيل الشكر إلى طاقم عمال البنك القرض الشعبي الجزائري بالطارف لجميل صنيعهم معنا.

ولا ننسى كل من ساعدنا ولو بكلمة طيبة نابعة من قلب صادق.

وفي الأخير نرجو الله ان يتقبل منا هذا العمل خالصا لوجهه الكريم، وأن يعتبره من العلم الذي ينتفع به.

فإن وفقنا فمن الله وإن أخطأنا فمن أنفسنا ومن الشيطان.

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم (1.1)	إجراءات طلب الإقراض	**ص: (26)**
الشكل رقم (1.3)	الهيكل التنظيمي لوكالة القرض الشعبي الجزائري – الطارف–	**ص: (57)**
الشكل رقم (2.3)	تطور تمويل المشاريع الاستثمارية– وكالة الطارف–	**ص: (66)**
الشكل رقم (3.3)	تسديد قروض المشاريع الاستثمارية– وكالة الطارف–	**ص: (67)**
الشكل رقم (4.3)	نسبة تسديد قروض المشاريع الاستثمارية– وكالة الطارف–	**ص: (68)**

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم (1.1)	النسب المالية المقترحة لتحليل المركز المالي للعميل	**ص: (23)**
الجدول رقم (1.3)	عدد المشاريع الاستثمارية الممولة من طرف CPA –وكالة الطارف	**ص: (65)**
الجدول رقم (2.3)	نسبة تسديد قروض الاستثمار في وكالة الطارف	**ص: (67)**
الجدول رقم (3.3)	يمثل القيم والنسب المئوية للتمويل البنكي	**ص: (71)**
الجدول رقم (4.3)	النسب المالية للسنوات 2004، 2005،2006	**ص: (72)**
الجدول رقم (5.3)	طريقة استرجاع قيمة القرض المبينة من طرف البنك	**ص: (75)**

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
ملخص	*i*
Résumé	*ii*
إهداء	*iii*
شكر وعرفان	*v*
قائمة الأشكال	*Vi*
قائمة الجداول	*vii*
فهرس المحتويات	*vii*
مقدمة	1
الفصل الأول: الإطار النظري للقروض	
تمهيد	7
المبحث الأول: عموميات حول القروض	8
المطلب الأول: ماهية القروض	8
المطلب الثاني: أنواع القروض	10
المطلب الثالث: مصادر القروض	13
المبحث الثاني: سياسة الإقراض البنكي	15
المطلب الأول: ماهية السياسة الاقراضية	16
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في السياسة الاقراضية	17
المطلب الثالث: القواعد العامة لمنح القروض	18
المبحث الثالث: إجراءات اتخاذ قرار الإقراض	20
المطلب الأول: ماهية اتخاذ قرار الإقراض	20
المطلب الثاني: خطوات عملية اتخاذ قرار الإقراض	21
المطلب الثالث: اتخاذ قرار الإقراض ومتابعته	25

خلاصة الفصل الأول	28
الفصل الثاني : المشاريع الاستثمارية وعلاقتها بالقروض	
تمهيد	30
المبحث الأول: ماهية المشاريع الاستثمارية	31
المطلب الأول: مفهوم المشروع الاستثماري	31
المطلب الثاني: أهداف المشروع الاستثماري	33
المطلب الثالث: خصائص المشروع الاستثماري	35
المبحث الثاني: التمويل البنكي للمشاريع الاستثمارية	38
المطلب الأول: طرق تمويل المشاريع الاستثمارية	38
المطلب الثاني: أهمية التمويل البنكي	41
المطلب الثالث: مخاطر التمويل البنكي	42
المبحث الثالث: دراسة الجدوى واختيار المشروع الاستثماري الأمثل	45
المطلب الأول: دراسة الجدوى الاقتصادية	45
المطلب الثاني: دراسة الجدوى البيئية	47
المطلب الثالث: المفاضلة بين المشاريع واختيار المشروع الأمثل	49
خلاصة الفصل الثاني	51
الفصل الثالث : دراسة حالة قرض استثماري في بنك القرض الشعبي الجزائري CPA – وكالة الطارف 213 -	
تمهيد	53
المبحث الأول: لمحة تاريخية عن القرض الشعبي الجزائري.	54
المطلب الأول: نظرة عامة حول القرض الشعبي الجزائري.	54
المطلب الثاني: دراسة وكالة القرض الشعبي الجزائري –ولاية الطارف–	56
المطلب الثالث: عرض الهيكل التنظيمي لوكالة القرض الشعبي الجزائري –ولاية الطارف–	57
المبحث الثاني: سياسة منح القروض في وكالة القرض الشعبي الجزائري –ولاية الطارف–	60
المطلب الأول: أنواع وشروط القروض المقدمة من وكالة القرض الشعبي الجزائري –ولاية الطارف–	60

المطلب الثاني: إجراءات منح القروض بوكالة القرض الشعبي الجزائري –ولاية الطارف–	**61**
المطلب الثالث: ضمانات منح القروض بوكالة القرض الشعبي الجزائري –ولاية الطارف–	**63**
المبحث الثالث: دراسة قرض مشروع استثماري بوكالة القرض الشعبي الجزائري –ولاية الطارف–	**65**
المطلب الأول: تقييم عملية منح القروض الاستثمارية بوكالة القرض الشعبي الجزائري –الطارف–	**65**
المطلب الثاني: دراسة ملف استثماري بوكالة الطارف.	**69**
المطلب الثالث: عملية تقييم المشروع الاستثماري بوكالة الطارف.	**71**
خلاصة الفصل الثالث	**77**
خاتمة	**79**
قائمة المراجع	
الملاحق	

نظام الإقراض ليس وليد اليوم، بل هو معروف منذ الأزل، هو التعامل في المال والحاجة اليه، إذ تعتبر القروض البنكية المحور الأساسي لهذا النظام، وتعد النشاط الرئيسي لعمل البنوك كما تمثل الوظيفة المقابلة لوظيفة قبول الودائع.

وتحظى المشاريع الاستثمارية بحصة معقولة من هذه القروض، وذلك باعتبارها اهم النشاطات الاقتصادية، حيث تساهم في بلوغ اهداف التنمية، تحقيق التوازن المالي وإنعاش النشاط الاقتصادي.

ويعد تمويل هذه المشاريع من أصعب العمليات، لان المشروع الاستثماري يتوقف على فعاليته في التنمية من خلال عوائده الكبيرة بأقل التكاليف، وكذا دراسته وتحليل المخاطر التي يمكن ان تعرقله، لذا في عملية تمويله يتم اللجوء الى الاقتراض من مختلف الهيئات المالية كالبنوك التجارية.

وبحكم وظيفة البنك كوعاء للمدخرات، عليه اقراض هذه المدخرات المتاحة وتوزيعها على مختلف القطاعات الاقتصادية، لدفع النشاط الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية من جهة، ومن جهة أخرى البحث عن الربح، كون الإقراض المحور الرئيسي لإيرادات أي بنك مهما تعددت مصادر الإيرادات الأخرى.

أولاً: الإشكالية

على ضوء ما سبق سيتم معالجة الموضوع من خلال طرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة القروض في تمويل المشاريع الاستثمارية؟

للإجابة على الإشكالية المطروحة يستوجب طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية أهمها:

- فيما تتمثل أهمية القروض؟
- ماهي العلاقة بين القروض والمشاريع الاستثمارية؟
- ما هو واقع تمويل المشاريع الاستثمارية في بنك القرض الشعبي الجزائري –وكالة الطارف–؟

ثانيا: الفرضيات

للإجابة على إشكالية البحث والتساؤلات الفرعية فإنه تم فرض مايلي:

- ❖ تعتبر القروض من اهم الآليات لتمويل المشاريع الاستثمارية.
- ❖ للقروض دور فعال في تمويل المشاريع الاستثمارية في الجزائر.
- ❖ لتحقيق أكثر مردودية للمشاريع الاستثمارية يتطلب رقابة مستمرة على طرق التمويل.

ثالثا: أهمية الدراسة

تبرز أهمية دراسة هذا الموضوع والمتمثل في دور القروض في تمويل المشاريع الاستثمارية، في كون مسالة تمويل المشاريع الاستثمارية تحتل مكانة كبيرة خاصة مع تزايد أهمية ودور هذه المشاريع في خطط التنمية، كما يعتبر موضوع تمويل القروض للمشاريع الاستثمارية من بين المواضيع التي حظيت باهتمام كبير من طرف العديد من الاقتصاديين، حيث يتم من خلال الدراسة الميدانية الاقتراب أكثر من واقع التمويل البنكي للمشاريع الاستثمارية ومعرفة دور القروض البنكية كأهم أداة تمويلية لهذه المشاريع.

رابعا: أسباب اختيار الموضوع

يرجع اختيار هذا الموضوع دون غيره لجملة من الأسباب الذاتية والموضوعية نوردها في النقاط التالية:

- ❖ الرغبة في معرفة الدور الذي تلعبه القروض في تنمية وتطوير المشاريع الاستثمارية.
- ❖ الرغبة في الإلمام بهذا الموضوع ودراسته دراسة ميدانية تمكن من معرفة الدور الحقيقي والفعلي للقروض البنكية لضمان نجاح واستمرارية المشاريع الاستثمارية.
- ❖ أهمية الموضوع في حد ذاته بالإضافة الى كونه يندرج ضمن تخصص الدراسة.

خامسا: أهداف الدراسة

تنحصر مجموعة الأهداف المرجوة من الدراسة في هذا الموضوع فيما يأتي:

- ❖ توضيح أهمية ودور القروض البنكية.
- ❖ توضيح أهمية الاستثمار عموما واليات تمويله
- ❖ معرفة مدى اهتمام المسؤولين بهذا الموضوع (محل الدراسة)
- ❖ رصد التمويل المتاح على شكل قروض للمشاريع الاستثمارية وكيفية المساهمة في نجاح هذه المشاريع.

سادسا: منهج البحث

- ❖ المنهج الوصفي التحليلي: الذي يتمثل في الجزء النظري، لتحديد التعاريف والمفاهيم المتعلقة بالدراسة.
- ❖ منهج دراسة حالة: المتمثل في الجانب التطبيقي الذي يمثل دراسة حالة **وكالة القرض الشعبي الجزائري – الطارف –** وإسقاط الدراسة على أرض الواقع، وتحليل مختلف المؤشرات والمتغيرات المرتبطة بالموضوع.

سابعا: حدود الدراسة

- ❖ **البعد المكاني:** دراسة ميدانية في **وكالة القرض الشعبي الجزائري – ولاية الطارف–**
- ❖ **البعد الزمني:** خلال مدة التربص والتي تمت في 2019/2018.

ثامنا: الدراسات السابقة

إن موضوع تمويل المشاريع الاستثمارية من المواضيع التي سبق تناولها من طرف المفكرين، في كل زمان، غير انه دائما في تجدد نظرا للحاجة الملحة للمشاريع، ومن بين الدراسات السابقة التي تم الاطلاع عليها نذكر:

مذكرة ماجستير للباحث **أريا الله محمد**، بعنوان "**السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار**" كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2011/2010، تطرق فيها الى أهمية السياسة المالية في الاقتصاد، من خلال تأثيرها

على المشاريع، إضافة الى دور الدولة في تهيئة المناخ الاستثماري المناسب باستخدام عدة تسهيلات، وخلاصة هذه الدراسة ان رغم كل التدابير الحكومية لم يتطور حجم الاستثمار في الجزائر.

- مذكرة ماجستير بعنوان" **أثر اختيار مصادر التمويل على نجاعة المشاريع الاستثمارية**" للباحث **ضيف احمد**، جامعة تلمسان، الجزائر، 2007، تطرق في هذه الدراسة إلى المشاريع الاستثمارية وأهميتها، إضافة إلى التركيز على طرق تمويل هذه المشاريع الاستثمارية، وذلك للوصول إلى نجاعة المشروع الاستثماري.
- مذكرة ماجستير بعنوان" **دراسة الجدوى ومعايير تقييم المشاريع الاستثمارية**" للباحث **بن حسان حكيم**، جامعة الجزائر،2006/2005، التي بين فيها دور دراسة الجدوى في تحديد ربحية المشروع، إضافة الى عوامل اتخاذ قرار المشروع الاستثماري الأمثل.
- مذكرة ماجستير للباحث **عبد الواحد غردة**، بعنوان "**ضوابط منح الائتمان في البنوك التجارية مع دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية–وكالة قالمة–**" جامعة محمد خيضر–بسكرة–2004/2003، تناول فيها مجموعة الخدمات المصرفية للبنوك التجارية، إضافة إلى إجراءات وضوابط منح الائتمان، وخلاصة دراسته أن البنوك التجارية ممول رئيسي للاقتصاد.

تاسعا: صعوبات الدراسة

- ❖ نقص البحوث التي تبرز دور القروض في تمويل المشاريع الاستثمارية.
- ❖ صعوبة إيجاد المؤسسة للقيام بالدراسة التطبيقية.
- ❖ صعوبة الحصول على المعلومات من وكالة القرض الشعبي الجزائري –ولاية الطارف– بسبب تحفظ البنك بإمداد بالوثائق اللازمة.
- ❖ صعوبة الحصول على مراجع بسبب غلق المكتبات والجامعات وهذا راجع الى الإضرابات والتظاهرات والحالة السياسية للبلاد.

عاشرا: هيكل البحث

تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول، وكل فصل الى ثلاثة مباحث، تم التطرق في الفصل الأول الى الأسس النظرية والتطبيقية حول القروض من خلال ثلاثة مباحث، الأول يتناول عموميات حول القروض، المبحث الثاني يعرض سياسة الإقراض البنكي، والمبحث الثالث بعنوان إجراءات اتخاذ قرار الإقراض.

أما الفصل الثاني يتناول المشاريع الاستثمارية، يتضمن كذلك ثلاثة مباحث، يعرض المبحث الأول اساسيات حول المشاريع الاستثمارية، بينما خصص المبحث الثاني للتمويل البنكي للمشاريع الاستثمارية، وأخيرا المبحث الثالث يتناول دراسة الجدوى واختيار المشروع الاستثماري الأمثل.

الفصل الثالث يمثل الجانب التطبيقي، تناول دراسة حالة **وكالة القرض الشعبي الجزائري 213–ولاية الطارف–** وذلك بتقديم نظرة عامة عن القرض الشعبي الجزائري، ثم دراسة قرض استثماري بهذه الوكالة.

تمهيد:

تعتبر القروض البنكية من أهم أوجه استثمار الموارد المالية للبنك، واهم نشاط مربح يسعى من خلاله البنك لتحقيق أرباح ملائمة بمخاطر أقل، هذه القروض موجهة أساسا لتمويل احتياجات قصيرة لأجل تسمح بمواجهة نفقات الاستغلال، وعجز الخزينة، كما توجه لتمويل المشاريع الاستثمارية التي تسمح بتطوير قدرات المؤسسة.

ونظرا لأهمية القروض على مستوى نشاطات الأفراد والمؤسسات، أصبح من الضروري أن يولي المسؤولين في البنوك عناية خاصة بالقروض من خلال وضع سياسة اقتراضية ملائمة على درجة من الدراسة والمرونة.

ومن أجل دراسة مختلف الجوانب السابقة، تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

- **المبحث الأول: عموميات حول القروض.**
- **المبحث الثاني: سياسة الإقراض البنكي.**
- **المبحث الثالث: إجراءات اتخاذ قرار الإقراض.**

المبحث الأول: عموميات حول القروض

إن منح البنك قرضا لعملائه مبني على الثقة بقدرتهم على التسديد في وقت لاحق ويعتبر القروض من خدمات الوساطة المصرفية، وقد بدأت هذه الوساطة في شكل نقل الأموال من الوحدات ذات الفائض إلى الوحدات ذات العجز إلى أن وصلت إلى عملية القرض.

المطلب الأول: ماهية القروض

أولا: مفهوم القروض

تعددت مفاهيم القروض واختلفت حسب كل تخصص،ومن أهمها:

- يعرفها **عبد الحق بوعتروس** بأنها: " وعد بالوفاء الأجل لمبلغ القرض مضافا إليه قيمة الفائدة، ويعتمد أساس على الثقة المتبادلة بين الطرفين المدين والدائن وهذه الثقة تمنح قبل البنك لشخص طبيعي أو اعتباري، ويقوم هذا الأخير بالوفاء بالتزاماته وتعهداته في مقابل حصول البنك على عائد معين".[1]
- أما التعريف القانوني الوارد في المادة 68 من الأمر رقم 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بقانون النقد والذي ينص على أن عملية القروض هي: " كل عمل لقاء عوضا يضع بموجبه شخص ما أو بعد بوضع أموال تحت تصرف شخص آخر ويأخذ بموجبه لصالح الشخص الآخر التزاما بالتوقيع كالضمان الاحتياطي أو الكفالة..."[2]
- ويعرفها الطاهر لطرش القرض على أنه: " فعل من أفعال الثقة بين الأفراد، ويتجسد القرض في ذلك الفعل الذي يقوم بواسطة البنك أي الدائن يمنح أموال إلى شخص آخر هو المدين أو يعده البنك بمنحها إياه ويلتزم بضمانه أمام الآخرين وذلك مقابل ثمن أو تعويض هو الفائدة ويتعهد المدين بالتسديد بعد انقضاء الفترة المتفق عليها بين الطرفين".[3]

من خلال ما سبق يمكن تلخيص مفهوم القروض من ثلاث زوايا رئيسية:

- يعتبر القرض وسيلة للتعبير عن الثقة والوفاء ومراعاة الوقت عن التسديد.

---

[1] – عبد الحق بوعتروس،" **الوجيز في البنوك**"، ديوان المطبوعات، الجزائر، طبعة01، 2000،ص 37.

[2] – الجريدة الرسمية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المؤرخة في الموافق لـ 27 أوت 2003، العدد 52، ص38.

[3] – الطاهر لطرش،"**تقنيات البنوك**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 4،2005 ، ص 55.

- يعتبر القرض وسيلة تمهيدية فيها من المخاطرة وتقديم الخدمة في آن واحد، وهذا ما يجعلها تستحق المكافأة المتمثلة في الفائدة.
- إن عملية المخاطر المرتبطة بتقديم القروض قد تكون جزئية أو كلية.[1]

ثانيا: أهمية القروض

يعد الاقتراض نشاط اقتصاديا بالغ الأهمية لماله من تأثير متشابك ومتعدد الأبعاد على الاقتصاد القومي، كونه يعتبر من أهم مصادر إشباع الحاجات التمويلية، وتظهر أهمية القروض في النقاط التالية:

- تسهيل المعاملات التي أصبحت تقوم على أساس العقود والوعد بالوفاء؛
- يعتبر وسيلة مناسبة لتحويل رأس مال من شخص لآخر فهو واسطة للتبادل والاستغلال الأموال في الإنتاج والتوزيع، أي واسطة لزيادة إنتاجية رأس المال [2]؛
- تعتبر القروض المورد الأساسي الذي تعتمد عليه البنوك للحصول على إيراداته؛
- تعد القروض عامل لخلق الائتمان التي تنشأ عنها زيادة الودائع والنقد المتداول؛
- القرض يستخدم للرقابة على النشاط المشروعات من طرف الدولة وذلك بواسطة الأرصدة الائتمانية المخصصة لهذا القرض؛
- يساعد القرض على الادخار ويحد من الاستهلاك وهذا يؤدي إلى القضاء على التضخم؛
- تلعب دورا هاما في تمويل حاجات الصناعة والتجارة والزراعة، فهي تمكن المنتج من شراء المواد الأولية ورفع أجور العمال، وتمويل المبيعات الآجلة؛
- تمكن البنوك من الإسهام في تنمية النشاط الاقتصادي، فتعمل القروض على خلق فرص العمالة وزيادة القوة الشرائية التي تساعد على التوسع في استغلال الموارد الاقتصادية، وتحسين مستوى المعيشة.[3]

---

[1]- عبد الحق بوعتروس، مرجع سابق، ص37

[2]- بريكي نوارة،" **مساهمة البنوك التجارية في منح القروض والاستثمار**" رسالة ماجستير، غير منشورة، علوم تجارية، جامعة المسيلة، 2003، ص 27.

[3]- المرجع نفسه، ص27.

المطلب الثاني: أنواع القروض

أولا: القروض الموجهة لنشاطات الاستغلال

هي كل العمليات التي تقوم بها المؤسسة في فترة قصيرة والتي لا تتعدى 12 شهرا (خلال مدة الاستغلال)، يتم اللجوء إليها لتغطية الاحتياجات الآتية لخزينة المؤسسة، أو لمواجهة عملية تجارية في زمن محدود، وتتبع البنوك عدة قروض لتمويل الأنشطة حسب طبيعة النشاط، الوضعية المالية للمؤسسة أو الغاية من القروض، وبصفة إجمالية تصنف هذه القروض إلى ما يلي:

1- القروض العامة

سميت بالقروض العامة لكونها موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة إجمالية وليست موجهة لتمويل أصل بعينه، وتلجأ المؤسسات عادة إلى مثل هذه القروض لمواجهة صعوبات مالية مؤقتة ويمكن إجمال هذه القروض فيما يلي:

- **تسهيلات الصندوق:** قروض معطاة لتخفيف صعوبات السيولة القصيرة جدا التي يوجهها الزبون والناجمة عن التأخر الإيرادات.
- **الحساب المكشوف:** القرض الناجم عن عدم كفاية رأسمال العامل للزبون، حيث يترك حساب هذا الأخير مدينا في حدود مبلغ معين ولمدة قد تصل إلى سنة.
- **القرض الموسمي:** ينشأ عندما يقوم البنك بتمويل نشاطات موسمية غير منتظمة وغير ممتدة على دورة الاستغلال كنشاطات إنتاج وبيع اللوازم المدرسية، أو إنتاج وبيع المحاصيل الزراعية في هذه الحالة فان الزبون مطالب بتقديم مخطط للتمويل يبين زمنيا نفقات النشاط وعائداته، وبناء على هذا يقوم البنك بتقديم القرض.[1]
- **قرض الربط:** يمنح هذا القرض للزبون لمواجهة الحاجة إلى السيولة المطلوبة لتمويل عملية مالية في الغالب تحققها شبه مؤكد، ولكن مؤجل فقط لأسباب خارجية.

2- القروض الخاصة

[1]- الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص ص 58-60

تتمثل في القروض الموجهة لتمويل أصل من الأصول المتداولة، وتتضمن ثلاثة أنواع وهي كالآتي:

❖ **التسبيقات على البضائع**: قرض يقدم إلى الزبون لتمويل مخزون معين مقابل الحصول على البضائع كضمان للمقترض، وينبغي على البنك أثناء هذه العملية التأكد من وجود هذه البضاعة، طبيعتها، مواصفاتها، مبلغها، ومثل هذه القروض تمنح لتمويل المواد الأساسية والسلع المصنعة والنصف المصنعة.

❖ **التسبيقات على الصفقات العمومية**: هي انتقاء اتفاقيات الشراء أو تنفيذ أشغال لفائدة السلطات العمومية، تقام بين هذه الأخيرة وممثلة الإدارة المركزي (الوزارات) أو الجماعات المحلية أو المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري من جهة، والمقاولين أو الموردين من جهة أخرى.

❖ الخصم التجاري: هي أن يشتري البنك الورقة التجارية من حاملها قبل تاريخ استحقاقها ويحل محله في الدائنة إلى غاية هذا التاريخ, فهذا الخصم يعد قرضا باعتبار أن البنك أعطى مالا إلى حاملها، وينتظر تاريخ الاستحقاق لتحصيل هذا الدين، ويستفيد البنك من ثمن ويسمى سعر الخصم.[1]

3- القرض بالالتزام

ويسمى أيضا القرض بالتوقيع, وهو لا يتجسد في إعطاء أموال حقيقية من طرف البنك إلى الزبون, وإنما يتمثل في الضمان الذي يقدمه له لتمكينه من الحصول على أموال من جهة أخرى، أي أن البنك هنا لا يعطي نقودا، ولكن يعطي ثقته فقط، ويكون مضطرا إلى إعطاء النقود إذا عجز الزبون على الوفاء بالتزاماته، ويتم هذا النوع من القروض حسب الأشكال التالية:[2]

❖ **الضمان الاحتياطي**: هو التعهد لضمان القروض الناجمة عن الخصم الأوراق التجارية، وقد يكون شرطيا إذا ما حدد مانح الضمان شروطا معينة لتنفيذ الالتزام، وقد يكون غير ذلك إذا ما لم تحدد أي شروط.

❖ **الكفالة**: هي التزام مكتوب من طرف البنك يتعهد بتسديد الدين الموجود على عاتق المدين (الزبون) في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته، وتحدد في الالتزام مدة الكفالة ومبلغها، يستفيد هذا الزبون من الكفالة في علاقاته مع الجمارك وإدارة الضرائب وفي حالة النشاطات الخاصة بالصفقات العمومية.

❖ **القبول**: يعتبر القبول بديلا للسحب عن المكشوف،إذا أن البنك يقوم بتأدية خدمة للزبون دون منحه المبلغ ولكن بالتوقيع فقط، أي يلتزم البنك بتسديد الدائن وليس الزبون.

[1] - شاكر القزويني: "**محاضرات في اقتصاد البنوك** "، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، ط4، 2008، ص104.

[2] - الطاهر لطرش، نفس المرجع السابق، ص ص 67-68

❖ **القروض المقدمة للأفراد:** هي قروض ذات الطابع الشخصي، وهدفها تمويل نفقات الاستهلاك الخاصة بالزبائن، ومن بين هذه القروض بطاقات القرض والتي تستعمل في تسديد المشتريات الشخصية للأفراد دون استعمال النقود.

ثانيا: القروض الموجهة لتمويل الاستثمارات

يشمل هذا النوع كل من القروض المتوسطة وطويلة الأجل لتمويل الجزء العلوي من الميزانية، أي الأصول الثابتة ووسائل العمل داخل المؤسسة.

1/ عمليات القرض الكلاسيكي لتمويل الاستثمارات:

❖ القروض متوسطة الأجل:[1]

هي قروض موجهة للاستثمار، والتي لا يتجاوز عمرها 7 سنوات والمخصصة لتجهيزات الإنتاج بصفة الأموال إضافة إلى احتمالات عدم السداد الناجمة عن إمكانية حدوثها على مستوى المركز المالي للمقرض، وهنا يتم التمييز بين نوعين من القروض متوسطة الأجل:

أ– قروض قابلة للتعبئة: أي أن البنك المقرض يمكن له إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي للحصول على سيولة في حالة الحاجة إليها.

ب– قروض غير قابلة للتعبئة: أي أن البنك غير قادر على إعادة خصم هذه القروض، فيكون مجبرا على انتظار السداد، وهنا تظهر مخاطر تجميد الأموال بشكل كبير وليس للبنك أي طريقة لتفاديها.

ج– **القروض طويلة الأجل:** هي قروض موجهة للاستثمار طويلة الأجل التي تحتاج لمبالغ كبيرة لا تقدر على تعبئتها لوحدها، تفوق في الغالب 7 سنوات وتمتد إلى غاية 20 سنة ونظرا لطبيعة هذه القروض فان البنوك التجارية لا تقوى عليها، لذا تقوم بها البنوك المتخصصة، لاعتمادها على مصادر ادخارية طويلة والمخاطر العالية لهذه القروض تدفعها من التمويل إلى البحث عن الوسائل الكفيلة لتخفيف هذه المخاطر.

2/ القرض الايجاري

[1] - بن حسين عبد الإله، عيوني رضوان: **تمويل الاستثمارات عن طريق القروض البنكية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، اقتصاد نقدي وبنكي،قسم العلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، 2016، ص ص 29-30

هو عبارة عن عملية يقوم بموجبها بنك أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونا، وذلك بوضع آلات ومعدات أو أي أصول مادية أخرى بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها نهاية الفترة المتعاقد عليها، ويتم التسديد على أقساط يتفق بشأنها تسمى ثمن الإيجار. [1]

ثالثا: القروض الموجهة لتمويل التجارة الخارجية

تكون هذه القروض مرتبكة بتدخل البنوك في التسوية المالية في علاقات ناشئة عن التجارة الدولية، وتسمى بالاعتماد المستندي الذي يحل المشاكل المرتبكة بالمستورد والمصدر أثناء تعاملهم المباشر، والمتمثلة في تجميد مبلغ مالي، تجميد مقابل بضاعة، نزاعات تتعلق بعدم تطبيق شروط العقد، فهو يمثل بذلك ضمانات للطرفين.

فالاعتماد المستندي اعتماد مقابل بضاعة ينتظر استلامها ويتعهد البنك بالدفع نيابة عن الزبون ويكون قصير الأجل.[2]

المطلب الثالث: مصادر القروض

يعتبر البنك وسيط بين ذوي العجز المالي وهو مكان لالتقاء العرض والطلب على الأموال حيث يقبل الودائع ويمنح القروض، ولكي يتمكن البنك من تقديم قروض يجب أن تتوفر لديه مصادر أموال أهمها:

أولا: الودائع

تعرف الوديعة على إنها كل ما يقوم به الأفراد أو الهيئات بوضعه في البنوك بصفة مؤقتة قصيرة أو طويلة الأجل على سبيل الحفظ أو التوظيف وهناك أنواع من الودائع هي كالتالي:

- **الودائع تحت الطلب أو الودائع الجارية:** هي ودائع دائما تحت تصرف أصحابها يمكنهم اللجوء إلى سحبها كليا أو جزئيا متى أرادوا ودون إشعار مسبق.
- **الودائع لأجل:** هي تلك الودائع التي يضعها أصحابها في البنوك لفترة معينة ولا يمكن لهم سحبها إلا بعد انقضاء هذه الفترة وتقديم إخطار للبنك بتاريخ السحب.
- **الودائع الادخارية:** تعتبر هذه الوديعة بمثابة عملية توفير حقيقية نظرا لمدة إيداعها في البنوك والعائد المنتظر منها، فهذه الودائع تبقى لفترة طويلة في البنك، ولا يمكن لصاحبها سحبها مهما كانت الظروف.

[1] – بن حسين عبد الإله ، مرجع سبق ذكره، ص ص 30-31

[2] – الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 130.

❖ **الودائع الائتمانية:** انه النوع الوحيد الذي لا يكون نتيجة إيداع حقيقي بل هو ناشئ عن مجرد فتح حسابات ائتمانية والقيام بعمليات الإقراض، فيها يقوم صاحب وديعة حقيقية بتحرير شيكات لفائدة شخص ما دون أن يقوم بتسجيل هذه العمليات محاسبيا بحيث يجعل حساب المسحوب عليه مدينا، وحساب المستفيد دائنا.[1]

ثانيا: رأس المال

هو عبارة عن القيمة الاسمية التي ساهم بها المساهمون لإنشاء البنك سواء كانوا أفراد أو بنوك أخرى، أو دولة، فقد تقوم الدولة بتأسيس بنك وتمويل رأسماله.

ثالثا: الاحتياطات والأرباح غير الموزعة

يقصد بها تلك الاحتياطات التي قام بها البنك بتوفيرها أو تحصيلها من أرباحه خلال الفترات السابقة والتي تراكمت لديه في شكل احتياطات ولم يقم البنك بتوزيعها على المساهمين.

رابعا: السوق النقدية والمالية

تهدف هذه الأسواق إلى إجراء تفاوضيات حول القروض تتم فيها هذه المفاوضات بتقديم الزبون طلب يحدد فيه مقدار القرض الذي يريده، وبعد مدة يتلقى هذا الأخير إشعار بقبول أو عدم قبول طلبه, والسوق النقدية تتفاوض فقط حول القروض طويلة الأجل, وهذه الأخيرة مفروضة بشروط والتي يتم تسديدها على الأقل خمس سنوات.[2]

[1] - بن بخمة إدريس: **دور القروض المصرفية في تمويل المشاريع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، مالية وبنوك، علوم اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016، ص ص 10-11

2 - بن بخمة إدريس، مرجع سبق ذكره، ص ص 11-12.

المبحث الثاني: سياسة الإقراض البنكي

تعتبر القروض أهم أوجه استثمار الموارد المالية للبنك، ومنه يجب أن يكون لكل بنك سياسة للإقراض يبين فيها اتجاهات وكيفية استخدام الأموال، وهذه السياسة تعتبر بمثابة مرشد يعتمد عليه في إدارة وظيفة الإقراض في البنك، لتحقيق عوائد مرتفعة عند أقل مستويات من المخاطر المصاحبة لقرارات منح القروض.

المطلب الأول: ماهية السياسة الاقراضية

أولا: مفهوم السياسة الاقراضية

تعرف سياسة الإقراض بأنها:"الإلمام بحاجيات المجتمع وأسواق الائتمان التي يقدمها البنك أو يتوقع أن يخدمها، لإمداد النشاط الاقتصادي بالأموال بحيث يخدم التقدم الاقتصادي وفقا للسياسة المرسومة".[1]

كما تعرف السياسة الاقراضية بأنها:" إطار عام يتضمن مجموعة من المعايير والأسس والاتجاهات الإرشادية التي تعتمدها الإدارة المصرفية بشكل عام وإدارة الائتمان بشكل خاص بما يحقق الأغراض الآتية:

- ضمان المعالجة الموحدة للحالات المتماثلة؛
- توفير عامل الثقة لدى الموظفين وبالتالي تجاوز أية حالة من حالات التردد والخوف من الوقوع في أخطاء؛
- سرعة التصرف واتخاذ القرارات اللازمة دون الرجوع إلى المستويات الإدارية العليا؛

1 – رشيد حمريط: **سياسة الودائع والقروض**، رسالة ماجستير، غير منشورة، فرع مالية وبنوك، علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، 2001، ص22 .

- تعزيز القدرة التنافسية للبنك في السوق المالي والنقدي[1]؛

ثانيا: مكونات سياسة الإقراض

من أهم مكونات سياسة الإقراض:

- **تحديد الحجم الإجمالي للقرض:** يقصد به إجمالي القروض التي يمكن للبنك أن يمنحها لعملائه ككل أو لعميل واحد، وتتقيد البنوك عادة في هذا المجال بتعليمات وقواعد يضعها البنك المركزي، كما يجب الأخذ بعين الاعتبار حجم الموارد المتوفرة لدى البنك.
- **تحديد تشكيلة القروض:** إن تنويع مجالات الاستثمار وتوزيع المخاطر من الأساليب التي يستخدمها البنك التجاري للتقليل من نسبة المخاطر المحتملة، وفي هذا المجال يقوم المسؤول عن وضع سياسة الإقراض بتنويع تشكيلة القروض التي سوف يقدمها البنك.
- **مستويات اتخاذ القرار:** ينبغي أن تحدد سياسات الإقراض المستويات الإدارية التي يقع عليها مسؤولية اتخاذ القرار، بما يضمن عدم ضياع وقت الإدارة العليا في بحث قروض روتينية من جهة والسرعة في اتخاذ القرارات خاصة عندما تكون حاجة الزبون إلى الأموال عاجلة من جهة أخرى ولتحقيق هذا عادة ما تنص سياسة الإقراض على حد أقصى لقيمة القرض الذي يقدمه كل مستوى إداري.
- **الحد الأقصى لإقراض العميل الواحد:** تضع بعض البنوك الحدود القصوى لحجم الائتمان الذي تقدمه إلى العميل الواحد، بهدف تقليل مخاطر تركيز الإقراض على عملاء معنيين.
- **تحديد الضمانات التي يقبلها البنك:** يقوم البنك بتحديد الضمانات التي يمكن قبولها، مع مراعاة أن تكون قيمة الضمان أكبر من قيمة القرض، كما يراعى في الضمانات عدة اعتبارات أخرى مثل وجود سوق للسلعة محل الضمان.
- **سعر الفائدة:** ينبغي أن تتضمن السياسة الائتمانية للبنوك التجارية تحديدا الأسعار الفائدة على القروض الممنوحة وأن تتضمن الكلف التي تتحملها كل القروض بمختلف أنواعها. [2]

---

1 – عبد الواحد غردة: **ضوابط منح الائتمان في البنوك التجارية**، حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وكالة قالمة، شهادة الماجستير، غير منشور، العلوم الاقتصادية وكلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2004، ص ص 66-67.

2– شقراء منال: **سياسة الإقراض من البنوك التجارية وأثرها على تمويل الاستثمار**، شهادة مذكرة الماستر، تخصص بنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2015، ص11

❖ **تحديد نوع وطبيعة المخاطر**: تتسم هذه الخطوة بأهمية قصوى لكون قرار الإقراض محفوف بالمخاطر، إذ تعتبر المخاطر أساس تقدير أسعار الفائدة على القروض، ومن المتوقع أن تكون هذه الأسعار متفاوت بتفاوت حجم المخاطر التي يتعرض لها البنك، ومن هذا المنطلق من الضروري جدا محاولة التحكم إلى حد ما في المخاطر المرتبطة بانخفاض أسعار الفائدة، ومدى تأثيرها على القروض القصيرة.

❖ **اللا أهلية الائتمانية**: من الاعتبارات التي يجب أن تأخذ عند وضع السياسة الاقراضية توافر الشروط القانونية في المنشأة المقترضة قبل إقراضها إضافة إلى بعض الشروط التي تتعامل بها المصارف كنسبة من الأرباح المحققة وحد أدنى من رأس المال والاحتياطات وبعض النسب التي يمكن الاستناد إليها كمعايير في تحليل هيكل التمويل لهذه المنشأة وألا تمنح القروض إلا بعد تحليل المركز الائتماني للعميل المقترض.

❖ **متابعة القروض**: في هذا الإطار تحدد سياسة الإقراض والإجراءات الواجب إتباعها في متابعة القروض التي تم تقديمها لاكتشاف أي صعوبات محتملة في السداد بما يسمح لاتخاذ الإجراءات الملائمة في الوقت المناسب، وهذا وقد تنص السياسة على تحديد أيام التأخير المسموح بها لقبول الأقساط والحالات التي يجب التفاوض فيها مع العميل المتأخر، كما تنص على الحالات التي ينبغي أن تتخذ فيها إجراءات معينة بما يضمن تحصيل مستحقات البنك أو الجانب الأكبر منها. [1]

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في سياسة الإقراض

تتأثر سياسة الإقراض بمجموعة من العوامل ولعل من أهمها:

➢ **رأس المال**: تتأثر الاقراضية برأسمال البنك لسببين مهمين:

❖ يستخدم رأس المال واحتياطاته كحاجز واق لمنع تسرب خسائر القروض إلى الودائع، وعليه فكلما زاد رأس المال والاحتياطات كلما زادت قدرة البنك على تحمل الخسائر.

❖ الدور النفسي لرأس المال لدى كل المودعين والمقترضين، حيث أن اعتقادهم بوجود رأس مال لدى البنك يحفزهم على مواجهة المصاعب الاقتصادية.[2]

❖ **الربحية**: في عملية الاقتراض يسعى البنك إلى تحقيق أقصى ربح ممكن، ولكي يتسنى له ذلك، عليه بانتهاج سياسة اقراضية متساهلة تتمثل في فرض معدلات فائدة عقلانية.

[1]- شقراء منال ، مرجع سبق ذكره، ص ص 11 12

[2] - شاكر القزويني، نفس المرجع السابق، ص112

❖ **سياسة البنك المركزي**: البنك المركزي يتخذ سياسة مشددة عندما تكون طلبات الإقراض في حدها الأقصى والتخفيف من هذه السياسة في حالة الركود الاقتصادي.

❖ **حاجت المنطقة**: قد يضطر البنك إلى التساهل في قروضه حتى تسمح بتنمية وتطوير بعض المناطق ويكون ذلك حافزا بالنسبة إليه لكي يكتسب مودعين جدد ويزيد من حجم قروضه مستقبلا.[1]

❖ **موقع البنك**: حيث يحدد موقع البنك لدرجة كبيرة نوعية وحجم الطلب على القروض الممنوحة.

❖ **الظروف الاقتصادية العامة**: تؤثر هذه الظروف مباشرة على النشاط الائتماني للبنوك، إذ كلما كانت هذه الظروف مستقرة، كلما كانت حافزا أكبر للبنوك للتسهيل في إجراءات منح القروض، وفي حالة العكس فستؤثر سلبا على نشاط البنوك مثلا في حالة التضخم.

❖ **عامل الخبرة والمنافسة**: يلعب عامل الخبرة والمنافسة دور كبير في ضمان الحصول على أفضل العملاء للبنك كما يجنبه الوقوع في الأخطار الكبيرة وذلك من خلال المتابعة الجيدة من طرف الخبراء.

أما عامل المنافسة فإنه باختلاف البنوك وكثرتها، تزداد المنافسة فيما بينهم لجلب أكبر عدد ممكن من العملاء من إغرائهم بتسهيلات ومزايا تخالف من بنك لآخر.[2]

❖ **استقرار الودائع**: البنك الذي يواجه تقلبات استثنائية في حجم ودائعه يضطر إلى إتباع سياسة مالية منخفضة لتغطية هذه المتغيرات.

المطلب الثالث: القواعد العامة لمنح القروض

تعتبر المعايير التي تعتمد عليها البنوك لمنح القروض الركيزة الأساسية في التقنيات البنكية والخطوة الأولى قبل اتخاذ قرار منح القروض من طرف البنك، وتتمثل فيما يلي:

أولا: معايير متعلقة بالعميل (المقترض)

1. شخصية العميل: يقصد بها السمات التي تكشف عن رغبته في السداد ما عليه من مستحقات في المواعيد المحددة، فقد تكون قدرة العميل على السداد مؤكدة بينما رغبته عن السداد في المواعيد المتفق عليها غير مؤكد.[3]

2. قدرة العميل على الدفع: المقصود بها مدى إمكانية سداد ما عليه من مستحقات في المواعيد المحددة، ويجب تحليل العوامل التالية للتعرف على قدرة العميل على الدفع من خلال:

[1] - شقراء منال، مرجع سبق ذكره، ص12

[2] - عبد الواحد غردة، مرجع سبق ذكره، ص 66

[3] - شقراء منال، مرجع سبق ذكره، ص ص 12- 13

- أهلية العميل على الاقتراض؛
- القدرة على السداد؛
- المقدرة على توليد الدخل؛

3. رأس المال: يمثل نسبة الملكية على إجمالي الموارد المالية المتاحة، وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما زادت ثقة البنك في إمكانية استرداد مستحقاته من العميل.

4. الرهونات: هي الأصول التي يبدي العميل استعداده لتقديمها للبنك كضمان، ولا يجوز للبنك التصرف فيها في أي حال من الأحوال، وإذا فشل العميل في سداد القرض أو فوائده يصبح من حق البنك بيع الأصل المرهون لاسترداد مستحقاته.

5. الظروف المحيطة: أي الحالة الاقتصادية السائدة، والتي تؤثر على نشاط العميل ومقدرته على السداد.[1]

ثانيا: معايير متعلقة بالبنك

1. تركيب الودائع لدى البنك: تتوقف قدرة البنك في منح القروض على حجم الودائع وهيكلها لديه.

2. رأس مال البنك واحتياطاته: تقل قدرة البنك على منح القروض كلما قل لديه كل من رأس المال والاحتياطات.

3. السياسة الداخلية للبنك المتعلقة بالسيولة: تلجأ البنوك إلى التخفيف من السياسة الائتمانية بالاحتفاظ بسيولة عالية للحدّ من قدرة البنك على منح القروض.

4. السياسة الإدارية في البنك: وهي السياسة الخاصة بتحديد الائتمان وكميته ومجالات منحه والحصول على الضمانات.[2]

[1] - رحيم حسين، سليم حمود، **استخدام الأساليب الكمية في اتخاذ وترشيد قرارات منح الائتمان بالبنوك التجارية**، ورقة بحث مقدمة للملتقى الأول حول: **الأساليب الكمية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية، المركز الجامعي**، جامعة سطيف، 23-24 نوفمبر، 2008، ص 05

[2] - مروة كرارزية: **محددات منح القروض الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مذكرة شهادة الماستر، تخصص: تمويل مصرفي، علوم تجارية، جامعة العربي التبسي، تبسة،2016، ص ص 48- 49

المبحث الثالث: إجراءات اتخاذ قرار الإقراض

تعتبر القروض أهم أوجه الاستثمار الموارد المالية للبنك، ومنه يجب على كل بنك أن يكون له سياسة ملائمة لعملية منح القروض، وتتضمن هذه السياسات مجموعة من الإجراءات والقواعد المتبعة في عملية اتخاذ قرار الإقراض الذي يعتبر عملية مهمة جدا، إذ تتطلب من متخذي القرار الدقة والتركيز قبل اتخاذ هذا القرار، من أجل الحفاظ على سلامة محفظة القروض.

المطلب الأول: ماهية اتخاذ قرار الإقراض

أولا: تعريف اتخاذ قرار الإقراض

لكل مؤسسة مفهومها الخاص في اتخاذ القرار، فيعرفه البعض على أنه: "عملية مشاركة اتخاذ القرارات بين الأفراد (المسيرين والعاملين) داخل المؤسسة لتوحيد الرأي والاقتناع به، وبالتالي التفاني في تنفيذه بكل دقة وعدم معارضته".

ويعرفه البعض الآخر على أنه: "اختيار البديل المناسب بين مجموعة بدائل، وتعرف عملية اتخاذ القرار على العموم أنها العملية التي تبنى على الدراسة والتفكير الموضوعي للوصول إلى قرار معين وبالتالي اختيار بين البدائل".

أساس اتخاذ القرار هو وجود البدائل والاختيار من بينها، فإذا لم توجد بدائل فإن متخذ القرار ليس في حاجة لاتخاذ قرار ما نتيجة وجود مجال للاختيار. [1]

تعرف عملية اتخاذ قرار الإقراض على جوه الخصوص على أنها عملية تتلخص فيما يلي:

- ❖ تحديد المشكلة المراد اتخاذ القرار بشأنها بوضوح؛
- ❖ تحديد البدائل الممكن اللجوء إليها لحل تلك المشكلة؛
- ❖ شطب البدائل غير ممكن اللجوء إليها لسبب أو لآخر، وقد يكون السبب راجع للسياسة الاقراضية التي يتبعها أو أحد محدداتها؛
- ❖ اختيار البديل الأكثر ملائمة من البدائل الباقية بعد عملية الشطب عملية اتخاذ قرار الإقراض تتلخص في اختيار البديل الأمثل من بين البدائل المتاحة ضمن نطاق محددات السياسة الاقراضية، ووفقا للعوامل المحددة لقدرة البنك الذاتي على منح القروض؛

ثانيا: عناصر قرار الإقراض

يتضمن هذا القرار العناصر التالية:

1. **أجل القرض:** قصير الأجل، طويل الأجل... الخ
2. **الغاية من القرض:** تجاري، استهلاكي ... الخ
3. **حجم القرض:** أي مبالغ القرض
4. **الضمانات المطلوبة:** شخصية أم عينية أم مزيج من ذلك
5. **سقف القروض:** الحد الأعلى للرصيد القائم بدون سداد إذا كان القرض من نوع الاعتمادات الشخصية وما يتبع ذلك من شروط.
6. **سعر الفائدة:** هل هو ثابت أو متغير خلال فترة الاقتراض.[2]

المطلب الثاني: خطوات عملية اتخاذ قرار الإقراض

[1] - مروة كرارزية، مرجع سبق ذكره، ص49

[2] - رابح بوقرة، **بحوث عمليات "مدخل لاتخاذ القرارات"**، ج2، منشورات المسيلة، الجزائر،2012، ص 10

يمر القرض بعدة مراحل قبل منحه بداية من دراسة ملف الطلب انتهاء بإبلاغ العميل بالقرار والتعاقد، وسيتم التطرق إلى أهم هذه المراحل فيما يلي:

أولا: تحليل طلبات الاقتراض

ينبغي على البنك الاتصال بالعملاء الحاليين والمحتملين إما شخصيا أو من خلال الإعلانات لإحاطتهم بأنواع القروض المتاحة، وفي حالة رغبتهم في الحصول على القروض، على بينك جمع بيانات ومعلومات عن الغرض من القرض، وعن العميل ذاته، وتحليلها كأساس للتفاوض.

1. **الغرض من القرض:** إن أغلب طلبات الاقتراض تتمثل في قروض قصيرة الأجل لتمويل رأس المال العامل وترجع هذه الحاجة لارتفاع معدل نمو النشاط، الاحتياطات الموسمية، مواجهة خسائر المؤسسة، إجراءات توزيعات تفوق الموارد الحالية المتاحة والفشل في الحصول على مصادر تمويل طويلة الأجل لتمويل الأصول الثابتة، وعليه فالبنك قد يحتاج قرار الإقراض إلى معلومات إضافية عن العميل والنشاط الذي سيوجه عليه النشاط.

أما في حالة القروض طويلة الأجل والخاصة بمنشآت الأعمال، والتي تكون من أجل تحقيق توازن في الهيكل المالي أو صعوبة الحصول على أموال من مصادر أخرى، على العموم فالبنك لا يتردد في منح القروض.[1]

2. الاستعلام عن العميل

بعد معرفة الغرض من القرض المقدم من طرف العميل يقوم البنك بجمع أكبر قدر ممكن من المعلومات حول العميل، لأنه قد يقوم بإخفاء بعض الجوانب الهامة كسوء النية، العجز المالي، وفي هذا الشأن على البنك أن يراعي عند الاستعلام عن العميل محددان هما:

- تكلفة البحث
- الوقت المستغرق في البحث

الشيء الذي يحتم على البنك الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات في أقصر وقت ممكن، وبأقل تكلفة، إلاّ ضيع على نفسه فرصة توظيف أموال قد تكون في غاية الربحية، وبشكل عام يدور كل ذلك حول ما يسمى بالجدارة الائتمانية، تتمثل هذه المعايير فيما يلي:

- الشخصية؛

[1] - لبصير صورية، **تسيير مخاطرة عدم سداد القروض في البنوك التجارية**، مذكرة شهادة الماستر، تخصص: مالية وإدارة المخاطر، علوم اقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة،2015، ص ص 36-37

- المقدرة؛
- رأس المال؛
- الضمان؛
- الظروف المحيطة؛[1]

3. تحليل البيانات المتاحة

بعد جمع البنك المعلومات المتاحة يتعين عليه تحليلها لاتخاذ القرار السليم بشأن طلب القرض، وعادة ما يستهدف التحليل عدة جوانب للحصول على المعلومة والتحليل الدقيق.[2]

أ. قانونية القرض: تقضي التشريعات بـ:

- عدم تقديم القرض لمفتشي البنك المركزي المختصون بفحص حسابات وسجلات البنك التجاري صاحب الشأن.
- وضع الحد الأقصى للقروض المقدمة للعاملين بالبنك، والقروض الموجهة لشراء العقارات المبنية حيث يتمثل الحد الأقصى في نسبة مئوية من قيمة العقار.
- منع البنك من تقديم قروض تزيد عن نسبة معينة من قيمة رأس المال والاحتياطات.

ب. تحديد نوع وطبيعة المخاطر

- **المخاطر الخاصة:** وهي المتعلقة بنشاط العمل، ضعف الإدارة أو عدم أمانتها، المشاكل العمالية وظهور سلع بديلة، وكلها تؤثر على قدرة العميل على السداد، مما يدفع البنك لاستخدام أسلوب التحليل المالي لقياس قدرة العميل وكفاية رأس ماله، وتعد هذه الرقابة المسبقة أكثر قيمة من أي ضمانات يقدمها العميل، فالرهن مقابل قرض لا يمثل تغطية كاملة للمخاطر إذا ما أفلست المنشأة، وفشل البنك في بيع الأصل المرهون.

والجدول أسفله يوضح النسب المالية المستخدمة في التحليل المالي: [3]

الجدول (رقم 1.1): النسب المالية المقترحة لتحليل المركز المالي للعميل

[1] - منير إبراهيم هندي، "**إدارة البنوك التجارية ،مدخل اتخاذ القرار**"، ط3، مركز دلتا للطباعة طنطا، مصر، 2010، ص ص 221- 222.

[2] - مروة كرارزية، مرجع سبق ذكره، ص 51.

[3] – منير إبراهيم هندي، نفس المرجع السابق، ص223.

مجال التحليل	النسب المالية المقترحة	بسط النسبة	مقام النسبة
السيولة	نسبة التداول نسبة السيولة نسبة الذمم نسبة المخزون	الأصول المتداولة أ المتداولة – المخزون صافي الذمم *3600 رصيد المخزون *3600	الخصوم المتداولة الخصوم المتداولة صافي المبيعات الآجلة تكلفة البضاعة المباعة
الربحية	م العائد المتولد من الأصول حافة صافي الربح م العائد على حقوق الملكية	الربح قبل الفوائد والضريبة صافي الربح بعد الضريبة صافي الربح بعد الضريبة	مجموع الأصول المبيعات حقوق الملكية
الاقتراض	نسبة الاقتراض نسبة الاقتراض لحقوق الملكية	مجموع الأموال المقترضة مجموع الأموال المقترضة	مجموع الأصول حقوق الملكية
التغطية	معدل تغطية الفوائد معدل تغطية الأصول الثابتة	الربح قبل الفوائد والضريبة الربح قبل ض + أعباء ثابتة	الفوائد الأعباء الثابتة

المصدر: منير إبراهيم هندي، نفس المرجع السابق، ص223.

❖ **المخاطر العامة**: وهي المخاطر التي تتعرض لها كافة القروض بصرف النظر عن طبيعة وظروف المنشأة المقترضة كمخاطر تغير أسعار الفائدة والتضخم، مخاطر الدورات التجارية ومخاطر السوق، وعادة ما يتوفر لدى البنوك أجهزة متخصصة لتوفير المعلومات عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتوقعة وتحليل آثارها المتوقعة عن الأنشطة التي تمارسها منشآت الأعمال، وعلى مقدرتها على الوفاء بالتزاماتها.

ج. التحكم في المخاطر

يمكن التحكم في المخاطر الخاصة بتحرير اتفاق شرطي يعطي البنك الحق في وضع قيود التصرفات المستقبلية لإدارة المنشأة، إذا اقتضى الأمر أو بتسديد القرض وفوائده في حالة مخالفة العميل لأي من شروط الاتفاق ويتبع البنك أسلوب آخر، يتمثل في طلب تقديم رهم في صورة مختلفة أو عقد اتفاق مع بنك آخر.

أما عن التحكم في المخاطر الخاصة فيكون بالإجراءات الوقائية لتفادي أو الحد من المخاطر المتعلقة أساسا بأسعار الفائدة مستقبلا، ويظهر بوضوح في القروض ذات الأجل الطويل حيث يتفق البنك مع العميل باستبدال قرض طويل الأجل بآخر قصير الأجل يتجدد لعدة مرات بسعر فائدة يتماشى مع المستويات.

أما عن مخاطر التضخم فيتجنبها البنك باتفاقه مع العميل على تسديد الفائدة مقدما أو سداد قيمة القرض على دفعات أو على تعويم سعر الفائدة.

د. العائد المطلوب

لكي يقبل البنك تقديم قرض للعميل ينبغي أن يكون العائد المتوقع مساويا على الأقل للحد الأدنى للعائد الذي يطلبه البنك على الاستثمار في ذلك القرض، ويحسب بخصم المصروفات المرتبطة بالقرض من العائد الإجمالي المتوقع الحصول عليه.[1]

ثانيا: التفاوض مع العميل

يعطي تحليل طلب الاقتراض صورة مبدئية عما إذا كان من المجدي الاستمرار في إجراءات التقييم أو التوقف، فإذا اتضح أن العميل يماطل أو مركزه المالي ضعيف يصبح الرفض أمر لا مناص منه، أما إذا كشف التحليل عن إمكانية منح القرض تبدأ إدارة الاقتراض بالتفاوض مع العميل على شروط العقد، وفي هذه المرحلة ينبغي أن ينبغي أن تكون سياسة الإقراض مرنة، فإذا اعترض العميل عن فكرة تقديم الرهن كضمان ينبغي أن يقترح البنك تقديم طرف ثالث يضمن تنفيذ العقد.

وفيما يخص معدل الفائدة يجب مراعاة أولا أن حرية البنك ليست مطلقة في تحديد سعر الفائدة، لأن التشريعات تحدد الحد الأقصى، أما الأمر الثاني فيتعلق بعامل الرفع أي أن البنك يستطيع أن يحقق عائدا معقولا لأملاكه على أساس أن الجانب الأكبر من الاستثمارات ممولة من موارد غير حقوق الملكية، كما يبدي استعداده لتقديم تنازل بشأن المعدل الاسمي للفائدة مقابل شروط تحسن من المعدل الفعلي، ومنها:

1. **شرط الرصيد المعوض**: ينبغي أن يكون معدل الفائدة على القرض المقدم للعميل يحتفظ برصيد ودائع لدى البنك أقل من معدل الفائدة على القرض المماثل لعميل لا يودع ودائع لدى البنك.

[1] - دحاوي عربية سعاد،**دور القروض في تفعيل الاستثمارات**، تقرير شهادة ماستر، غير منشورة، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، ملحقة مغنية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014،ص26.

2. **شرط توقيت دفع الفائدة:** إذا ما كانت المنشأة لا تفكر في فتح حساب للودائع الجارية لدى البنك، وكان لدى إدارة الإقراض الرغبة في منح القرض لهذه المنشأة، فيتم اقتراح بديل آخر يتمثل في دفع الفوائد مقدما خصما من قيمة القرض، لتصبح القيمة الفعلية ممثلة في قيمة القرض.

3. **شرط سداد جزء من قيمة القرض:** هو عرض يقترحه البنك عوض الشرط السابق والذي مفاده النهاية على معدل فائدة يعادل المعدل السائد في السوق.[1]

المطلب الثالث: اتخاذ قرار القرض ومتابعته

أولا: اتخاذ القرار

على ضوء تحليل البيانات المتاحة والمفاوضات مع العميل فإن القرار يكون إما بالقبول أو الرفض أو الحصول على معلومات إضافية، وإذ ما أشارت التوقعات أن هذه المعلومات غير اقتصادية فتعتمد إدارة الإقراض على الخبرة لاتخاذ القرار بشأن طلب العميل، ولا يعتبر نهائيا حتى يعرض على مدير إدارة الإقراض، بل وربما يحتاج إقراره إلى الرجوع إلى اللجنة التنفيذية للقروض، والهدف من مراجعة القرارات هو التأكد من أن العائد المتوقع يتعادل مع المخاطر التي قد يتعرض لها، والشكل أسفله سيوضح ذلك:[2]

[1] - منير إبراهيم هندي، مرجع سبق ذكره، ص ص 229-231.

[2] - دحاوي عربية سعاد،مرجع سبق ذكره، ص28.

الشكل (1.1): إجراءات طلب الإقراض

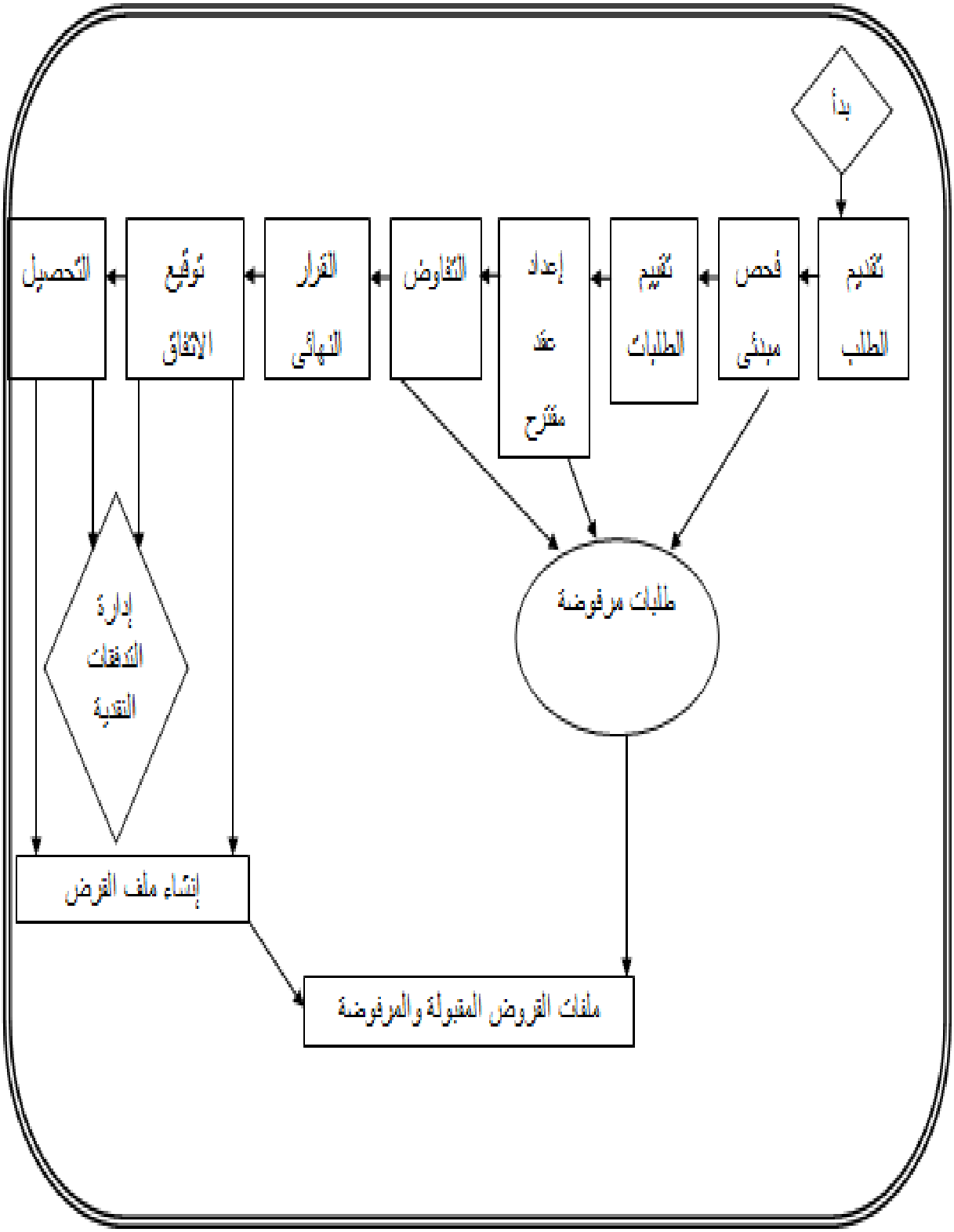

المصدر: منير هندي: مرجع سبق ذكره، ص 242

ثانيا: متابعة القروض

من الضروري متابعة القروض بعد التعاقد عليها ضمانا لسداد أصل القرض وفوائده في مواعيد استحقاقها وحتى يتسنى اكتشاف المخاطر المحتملة والعمل على تجنبها قبل وقوعها، ومن بين الوسائل المستخدمة للمتابعة إنشاء ملفات للقروض في وحدة الحفظ للحاسب الالكتروني يتضمن قيمة القرض وتاريخ استحقاقه مع الفوائد، إنشاء ملف آخر يحتوي على المبالغ المحصلة من العميل وتاريخها، ويتم المطابقة بين الملفين للكشف عن حالات التأخير عن السداد، أما تجنبهم للسهو يتم إبرام اتفاق مع العميل لمنح الحق للبنك في سحب قيمة الفوائد والأقساط من الحساب الجاري للعميل، إما إذا التأخير لعدم الرغبة أو القدرة على السداد فإن القرض يدخل في عداد القروض المتعثرة.[1]

وفي حالة وجود رهن لضمان القرض، فإن البنك يراجع قيمة الأصل المرهون باستمرار للتأكد من عدم القيام العميل بالتصرف فيه، وكذا التأكد من عدم هبوط في قيمته.

عادة ما تضع البنوك سياسة مكتوبة للإقراض توضح ما ينبغي إتباعه عندما يتقدم العملاء بطلبات اقتراض، ومن المتوقع أن تتصف تلك السياسة بالمرونة، خاصة إذا ما كان مقدم الطلب من العملاء الرئيسين الحاليين أو المحتملين، ولا تقتصر سياسة الإقراض على تحديد الكيفية التي بها تقييم طلب الإقراض بل ينبغي أن تمتد لتشمل متابعة القروض.

[1] -دحاوي عربية سعاد، مرجع سبق ذكره ص30

خلاصة الفصل الأول

القروض البنكية تمثل المصدر الأول والرئيسي الذي تعتمد عليه البنوك لتحقيق الأرباح، لذا تتبع البنوك في منح القروض سياسة اقراضية باعتبارها عملية وسيطية، يتم فيها القيام بإجراءات وأبحاث وتحاليل مالية قبل قبولها وموافقتها لمنح القروض.

وبما أن القروض التي تطلبها المؤسسات تكون في أغلب الأحيان موجهة نحو تمويل المشاريع الاستثمارية، فإن ذلك يحتم عليها متابعة ومراقبة مدى سير تلك المشاريع الاستثمارية لبلوغ الأهداف المرجوة منها، ولا يتم ذلك إلا باستخدام تقنيات وأساليب مختلفة وذلك لتمويل المشاريع الاستثمارية وتشجيعها، وهو ما سيتم التطرق إليه في الفصل الثاني.

تمهيد

المشاريع الاستثمارية إحدى العناصر الهامة للمساهمة في تحريك عجلة النمو، وهي الطريقة الناجعة لمضاعفة الثروات، ومنه تحسين الأوضاع على المستوى الوطني ككل من خلال رفع مستويات الإنتاج التي تحقق الاكتفاء الذاتي والرفاهية للمجتمع.

فمهما كان نوع المشروع الاستثماري فهو يحتاج إلى تمويل لتغطية المصاريف وشراء المعدات والآلات والتجهيزات، ويترتب على عملية التمويل اتخاذ مجموعة من القرارات المتعلقة بالتمويل واختيار مصادرها مهمة معقدة وعلى هذا الأساس تبرز الأهمية القصوى لعملية دراسة وتقييم المشاريع الاستثمارية إلى أن تحقيق ذلك يستلزم اتخاذ قرار عقلاني ورشيد قائم على ما يسمى بعملية تقييم المشروع الاستثماري، وهذا ما سيتم تناوله من خلال:

- **المبحث الأول: أساسيات حول المشاريع الاستثمارية.**
- **المبحث الثاني: التمويل البنكي للمشاريع الاستثمارية.**
- **المبحث الثالث: دراسة الجدوى واختيار المشروع الأمثل.**

المبحث الأول: أساسيات حول المشاريع الاستثمارية

يعتبر الاستثمار في المشاريع العمود الفقري لأي تطور اقتصادي، وبالتالي تعتبر عماد الاقتصاد الوطني ووجودها يشكل دعامة من دعامات النمو والتنمية، لهذا فإن اختيار نجاعة أي مشروع استثماري يتطلب دراسة على أسس اقتصادية وتجارية سليمة وفق لمعايير موضوعية ومحددة.

المطلب الأول: الشروع الاستثماري وأنواعه

تسعى الدول لتوفير مختلف الظروف من أجل زيادة عدد المشاريع الاستثمارية وتوسيعها لتطور وتنمية الاقتصادية، وبما أنه توجد عدة تطبيقات للمشاريع، فإنه سيتم التناول في هذا المطلب إلى مفهوم المشروع الاستثماري إضافة إلى أنواعه.

أولا: مفهوم المشروع الاستثماري

لقد تعدد التعاريف ومن بينها:

يعرف المشروع الاستثماري بأنه " كل كيات تنظيمي مستغل يديره منظم أو أكثر يقوم بدمج ومزج عناصر الإنتاج المتاحة بنسب معينة وبأسلوب معين بهدف إنتاج سلعة أو خدمة تطرح في السوق لإشباع حاجات خاصة أو حاجات عامة خلال فترة معينة[1]

ويمكن تعريف المشروع على أنه: "مجموعة كاملة من النشاطات والعمليات التي تستهلك مواد محدودة كانت تجهيزات أو موارد بشرية والمتمثلة في اليد العاملة أو موارد مالية، خاصة الصحية منها، حيث ينتظر من هذه العمليات تحصيل دخول أو منافع نقدية أو غير نقدية بالنسبة لأفراد المجتمع كله.[2]

ويعرف المشروع الاستثماري بأنه " عملية تجميع موارد مادية وبشرية تهدف إلى تكوين وتشغيل وحدة إنتاجية، وينظر إلى المشروع كأصغر وحدة إنتاجية، و ينظر إلى المشروع كأصغر وحدة استثمارية لإنتاج سلعة أو خدمة ما، وذلك كإقامة معمل أو تشييد طريق.

1- عاطف وليم ندراوس،"**دراسة الجدوى للمشروعات**"، دار الفكر الجامعي، لا توجد طبعة، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 08.

2-بن حسان حكيم،" **دراسة الجدوى ومعايير تقييم المشاريع الاستثمارية**"، رسالة ماجستير، غير منشورة، علوم التسيير، فرع إدارة أعمال، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 09.

كما يمكن تعريفه بأنه عملية استثمارية تتكون من مجموعة متكاملة من الأنشطة تنفذ خلال مدة زمنية محددة وحسب طاقات إنتاجية موجبة لخدمة أهداف يتفق عليها وتسمى عادة مجموعة من المشروعات التي ينظمها هدف واحد.[1]

ثانيا: أنواع المشاريع الاستثمارية

1/ حسب النشاط الاقتصادي

- **مشروعات القطاع الأولى**: تشمل المشروعات في ذا القطاع مشروعات استغلال الأراضي الزراعية أو الاستطلاع الأراضي أو استخراج المعاد والثروات الطبيعية أو استغلال مساقط المياه وإنشاء قنوات الري وبناء السدود.
- **مشروعات القطاع الصناعي**: تشمل المشاريع المنتجة للسلع مثل المشروعات الصناعية الخفيفة كصناعة الصابون الصناعة الجلدية والغذائية الصناعة التقليدية مثل الحديد والصلب، العربات، والطائرات.
- **مشروعات قطاع الخدمات**: يشمل هذا القسم مشروعات خدمات السياحة، مشروعات الطرق أو وسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية والمطارات والموانئ ومشروعات التعليم والصحة والطاقة وتوليد الكهرباء.
- **مشروعات تجارية**: هي المشاريع التي تعمل في مجال بيع السلع المصنعة وتسويقها، حيث يتم شراء السلع وإعادة بيعها بسعر أعلى لتحقيق هامش، وعادة ما تعمل المشاريع التجارية في مجال تجارة الجملة.

2/ حسب الملكية

- **مشروعات خاصة**: أي يمتلكها القطاع الخاص أو أفراد من مجتمع وبالتالي تعود الخسارة أو الأرباح على مالكيها من الأفراد.
- **مشروعات عامة**:مشروعات تعود ملكيتها إلى الدولة، وبالتالي يعود النفع منها على جميع أفراد المجتمع، كما يتحمل جميع الأفراد الخسارة إذا منيت المشاريع بالخسارة.
- **مشروعات مختلطة**: تعود ملكيتها للدولة والأفراد على أساس المشاركة.[2]

1- محمود حسين الوادي وآخرون، " **دراسة الجدوى الاقتصادية والمالية**"، دار صفاء، الطبعة الأولى، الأردن،2010، ص10.
2- المرجع نفسه، ص27.

3/ حسب العلاقة التبادلية

- **مشروعات مانعة بالتبادل:** هي تلك التي تتنافس على قدر محدد من الموارد بحيث اختيار يمنع اختيار الآخر.
- **المشروعات المستقلة:** هي تلك المشروعات التي لا يمنع إقامة أحدها إقامة الآخر طالما توافرت الموارد المطلوبة، كما أن إقامة أحدها لا يكون مشروط بإقامة الآخر.
- **المشروعات المتكاملة:** هي تلك المشروعات التي يلزم إقامة أحدهما إقامة الآخر.[1]

4/ حسب الحجم

- **مشاريع استثمارية صغيرة:** وهي التي تتصف بصغر المبلغ المستثمر فيها وصغر حجم رقم أعمالها وكذلك من حيث عدد العمال الذين تشغلهم، وكذلك من حيث الحيز الجغرافي الذي تستغله.
- **مشاريع استثمارية كبيرة:** عكس الأولى أي أنها تتصف بأنها تستثمر فيها مبالغ ضخمة وتشغل عددا كبيرا من العمال وحيزا جغرافيا كبيرا.[2]

المطلب الثاني: أهداف المشروع الاستثماري

تتمثل أهداف المشاريع الاستثمارية فيما يلي:

- تحقيق أكبر عائد ممكن إن الهدف الرئيسي لأي مشروع استثماري هو تحقيق العائد أو الربح أو الدخل حسب مجال الاستثماري،حيث أن من المستحيل أن نجد مستثمر يوظف أمواله دون يكون غرضه تحقيق عوائد نقدية مستقيلة.
- تحديد أقصى قدر ممكن من المبيعات كوسيلة للحصول المشروع الاستثماري على شهرة في الأسواق، حيث لو أدى ذلك فإن المشروع الجديد قد يعمل بدافع تحقيق أقصى قدر ممكن من المبيعات.

[1]- زهية حوري، " **تقييم المشروعات في البلدان النامية باستخدام طريقة الآثار**"، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد كمي، جامعة قسنطينة.، الجزائر، 2007، ص 10

[2]- أريا الله محمد،" **السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار**"، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصاد، جامعة الجزائر، الجزائر، 2011/2010، ص 50.

- ❖ قد يكون الهدف من الإنفاق الاستثماري لمشروع هو حماية النشاط الرئيسي لخطر توقف الإنتاج ومحاولة المؤسسة المستثمرة توسيع مجالها الاستثماري.[1]
- ❖ تحسين نوعية وجودة السلع المنتجة، وبالتالي دخول السوق التنافسية بقوة وبدرجة كفاءة عالية.
- ❖ المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي للبلد وبالتالي المساهمة في تطوير اقتصادها
- ❖ حماية مصادر الدخل الأخرى من الضرائب حيث يلجأ المستثمرون الذين يخضعون لضرائب مرتفعة على الاستثمار الجزئي لأموالهم، وهذا للحصول على امتيازات ضريبية.
- ❖ العمل على الرفع من المستوى المعيشي للأفراد وذلك لامتصاص جزء من البطالة لخلق مناصب الشغل الدائمة والمؤقتة.[2]

ثانيا: أهمية المشروع الاقتصادي

تكتسب المشاريع الاستثمارية أهمية مميزة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لكل المجتمعات، وبالتالي فهي عماد الاقتصاد الوطني، ووجودها يشكل دعامة أساسية للنمو والتنمية فهي محرك الاقتصاد.

- ❖ المشاريع الاستثمارية تعتبر من أهم المصادر الرئيسية لمكونات الناتج القومي، كما تعد المشاريع الاستثمارية حجر الزاوية في بناء الاقتصاد الوطني لكل دول العالم، وتزداد هذه الأهمية في الدول النامية لأنها تعمل على خلق وإيجاد فرص العمل، وبالتالي خفض معدلات البطالة التي يعد وجودها مؤرقا سياسيا واجتماعيا واقتصاديا لصانعي القرار.
- ❖ كما تعمل المشروعات الاستثمارية على زيادة دخل الأفراد وتحقيق الرفاهية للمجتمع، إضافة إلى مساهمتها في زيادة إيرادات الحكومة من الضرائب وبالتالي خفض العجز المالي في الموازنة العامة للدولة والتي ينتج فيه زيادة معدلات الإنفاق الحكومي للدولة.[3]

تكمن الأهمية كذلك في:

- المساهمة في تنمية المواهب والابتكارات التقنية والإدارية؛

---

1 – محمد فظيلي، "**دور البنوك في تمويل وترقية المشاريع الاقتصادية**"، مذكرة شهادة الماستر، علوم اقتصادية، تخصص: إدارة أعمال، جامعة يحي فارس، المدية، 2008/2007، ص 36

2 – زين العابدين بن عبد الله بري،"**خصخصة المشروعات العامة–متطور اقتصادي**"، د.ط.، النشر العمي والمطابع، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، 2005، ص15

3 – كنجوع عبود كنجو: **إستراتيجية الاستثمار والتمويل في المشروعات الصغيرة**، المؤتمر العلمي الخاص، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة فيلادلفيا، الأردن، 2007، ص 07

- المساهمة في زيادة الادخار من خلال تعبئة رؤوس أموال الأفراد؛
- الاعتماد على الموارد المحلية وبذلك المساهمة في الحد من هدر تلك الموارد وتقليل الاستيراد؛
- المساهمة في زيادة الناتج القومي في الدول النامية.

المطلب الثالث: خصائص المشروع الاستثماري

هناك عدة خصائص للمشروع الاستثماري يمكن ذكرها كما يلي:

أولا: إيرادات المشروع الاقتصادي

وهي عبارة عن تقديرات تتركز أساسا على الدراسة التسويقية والتنبؤ على طالب منتوجات المشروع حيث أن المبيعات تشكل الجزء الأهم من إيرادات المشروع، والإيرادات الصافية تعتبر كتدفق نقدي محذوف منه التدفقات الناتجة عن عملية استثمارية معينة، كما أن التنبؤ بإيرادات المشروع شيء ضروري، حيث أنها تركز على الدراسات التسويقية التي تهتم بالتنبؤ والتوقع وتقدير حجم المبيعات المنتظر تحقيقها، وكذا التصرف على تفصيلات المستهلكين وأفضل شبكة للتوزيع وأقلها تكلفة، وبالتالي تتحصل المؤسسة على علامة القرار الاستثماري المتضمن رفض أو قبول المشروع.

ثانيا: تكلفة الاستثمار

تحتوي تكلفة الاستثمار على عدة عناصر نجد منها نوعين أساسيين، وهما:

1. نفقات الاستثمار

وهي عبارة عن تلك النفقات والتكاليف لإقامة مشروع ما، أي سعر شراء كل ما يحتاجه المشروع مضاف إليه التكاليف التي تحتوي على تكاليف النقل أو التركيب والإعداد حتى يصبح المشروع قابلا للبدء في العمل، بعبارة أخرى هي تلك التكاليف التي تنفق منذ لحظة ظهور فكرة المشروع وتقديمه للدراسة حتى إتمام انجازه ثم تشغيله.

ويمكن حصر عناصر التكاليف الاستثمارية في النقاط التالية:

- ❖ الدراسة الهندسية للمشروع؛
- ❖ خريطة تسلسل العمليات الإنتاجية في المشروع؛

- الظروف الاقتصادية والقوانين والتشريعات السائدة.[1]

2. تكاليف أو نفقات التشغيل

بعد الانتهاء من عملية انجاز المشروع، تبدأ مرحلة جديدة وهي مرحلة تشغيل المشروع والتي تحتاج إلى تكاليف أخرى وهي عبارة عن النفقات اللازمة لتشغيل هذا المشروع التي تتمثل في الموارد اللازمة للتشغيل (نفقات الاستغلال) مثل الموارد الأولية، الأجور، مصاريف العمل، ومصاريف أخرى... كما تندرج تكاليف تكوين العمال إذا كانت آلات الإنتاج ذات تكنولوجيا عالية.

ثالثا: مدة الحياة

مدة حياة المشروع الاستثماري هي تلك المدة التي يحقق فيها المشروع إيرادات صافية أي أنها عدد سنوات خدمة المشروع الاستثماري.

ويجب التفرقة هنا بين العمر الاقتصادي للمشروع والعمر الإنتاجي له، فالأول يقصد به الفترة اللازمة لتشغيل المشروع اقتصاديا أي تحقيق ألق تكلفة مع وجود عائد، أما الثاني فهو عبارة عن الفترة اللازمة التي من خلالها يكون المشروع الاستثماري صالح للإنتاج.

وعند تقييم المشاريع الاستثمارية يجب تقدير العمر المتوقع وفترة تشغيل المشروع، وهناك أسباب عديدة وعوامل كثيرة تؤثر في كلا العمرين وهذا في حالة الاحتفاظ بالمعدلات لمدة طويلة فهذا يؤدي إلى:

- انخفاض قيمتها السوقية؛
- زيادة تكاليف تشغيلها؛
- انخفاض جودة ونوعية المنتوجات وبالتالي فقدان مكانة المؤسسة وكذا شهرتها.

رابعا: المخاطرة

[1]-محمد فظيلي، مرجع سبق ذكره، ص ص 37-39

مخاطر الاستثمار هي حالة عدم التأكد من تحقق العائد المتوقع من وراء الاستثمار، وقد تمتد تلك المخاطر لتشمل المال المستثمر، بالإضافة إلى العائد المتوقع، وتنشأ المخاطرة في الاستثمار لأن احتمال تحقيق العائد مرهون بالعوامل الخارجية أي خارج نطاق سيطرة المستثمر، ومتى انخفض احتمال تحقق تلك الفوائد عن 100% تظهر المخاطرة، وجدر إلى أنه هناك علاقة طردية واضحة بين المخاطرة والبعد الزمني للاستثمار، فكلما طال زمن تحقيق العائد كلما طالت الفترة الزمنية حيث يجب تقييم المخاطر والعائد أهم الجوانب التي يقرر المستثمر عليها بناء الاستثمار والعكس، وتنقسم المخاطر إلى نوعين مخاطر نظامية ومخاطر غير نظامية.

1. **المخاطر النظامية:** يقصد بها تلك المخاطر التي تتعلق بالنظام العام في الأسواق وحركتها والعوامل الطبيعية والسياسية ومثل هذه العوامل لا ترتبط بنوع من الاستثمار بل أنها عندما تقع تصيب جميع مجالات وقطاعات الاستثمار.
2. **المخاطر غير النظامية:** وهي المخاطر المتعلقة بالتغيرات في أسعار الفائدة وتدهور العمليات الإنتاجية، ومثل هذه المخاطر عندما تقع تصيب مجالات معينة في الاستثمار ولا تصيب مجالا آخرا.[1]

[1] - محمد فظيلي، مرجع سبق ذكره، ص 37

المبحث الثاني: التمويل البنكي للمشاريع الاستثمارية

يمثل التمويل البنكي الشكل التقليدي والمصروف لتمويل المؤسسات، حيث يبقى الجهاز البنكي الملجأ الأول للحصول على الموارد المالية،والذي تعتمد عليه المنشأة في توفير مستلزماتها وتسديد جميع مستحقاتها ونفقاتها، وخذا يبرز أهمية الوظيفة التمويلية البنكية في سد احتياجات المشاريع الاستثماري لتحقيق الأهداف المرجوة.

المطلب الأول: طرق تمويل المشاريع الاستثمارية

يتم تمويل المشاريع الاستثمارية عن طريق مصادر عديدة، وتختلف هذه الطرق باختلاف نوع التمويل، ويكون على النحو التالي:

أولا: التمويل الذاتي (الداخلي)

يقصد بالتمويل الذاتي الأموال المتولدة من العمليات الجارية للشركة أو من مصادر عرضية دون اللجوء إلى مصادر خارجية، وهو يمكن المنشأة من تغطية الاحتياجات المالية لسداد الديون وتنفيذ الاستثمارات وزيادة رأس المال العامل، و بمفهوم أخر يعرف التمويل المولد عن مجموعة النشاط الاستغلال و المالي و كذا الاستثنائي للمنشأة خلال الدورة الإنتاجية والمعبر عنه بقدر التمويل الذاتي.[1]

1. مزايا التمويل الذاتي

- السماح للمؤسسة باستغلال الفرص الاستثمارية التي يتيحها السوق؛

1 – زبير عياش، مرجع سبق ذكره، ص ص 42-43.

- ربح الوقت في عدم اللجوء إلى مصادر تمويلية أخرى وما يترتب عنها من إجراءات إدارية وعقود وضمانات... الخ؛
- يعتبر التمويل الذاتي أقل المصادر المالية تكلفة بالنسبة للمؤسسة، فلا يترتب عنه أعباء (فوائد) ولا ضمانات، الأمر الذي يؤدي إلى التقليل من المخاطر في حالة عدم الوصول إلى الأهداف المسطرة؛
- اختيار المؤسسة للاستثمار بكل حرية ويعيدا عن الشروط التي تفرضها المؤسسات المالية، وعدم التقيد أيضا بالمدة التي قد تكون تعجيزية؛
- الزيادة في استقلالية المؤسسة باتجاه المؤسسات المالية.

2. عيوب التمويل الذاتي

- عدم كفاية التمويل الذاتي لتمويل كل الفرص الاستثمارية؛
- زيادة أعباء الاهتلاك لزيادة مصادر التمويل الذاتية قد ينعكس على تكلفة المنتج بالزيادة، الأمر الذي قد يؤدي إلى قلة الطلب على منتوج المؤسسة وبالتالي انخفاض المبيعات؛
- استعمال التمويل الذاتي في استثمارات منخفضة المردودية وذلك بسبب الاعتقاد بأن هذا المصدر مجلس الإدارة إعادة استثمار الأرباح بدل توزيعها على المساهمين.[1]

ثانيا: التمويل الخارجي

يتضمن التمويل الخارجي كافة الأموال التي يتم الحصول عليها من مصادر خارجية، ويتوقف حجم التمويل الخارجي على حجم التمويل الذاتي والاحتياطات المالية للمؤسسة، أي أنه يكمل التمويل الداخلي بفرض تغطية المتطلبات المالية سواء الاستثمارية أو الجارية، وتنقسم المصادر الخارجية للتمويل كما يلي:[2]

- **تمويل قصير الأجل** "أقل من سنة"؛
- **تمويل متوسط الأجل** "من سنة إلى خمس سنوات"؛
- **تمويل طويل الأجل** "أكثر من خمس سنوات"؛

1 – عبد الغفار حنفي، رسمية زكي قرياقص،" **مدخل معاصر في الإدارة المالية**"، الدار الجامعية، د.ط، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 171.

2 – ضيف أحمد،"**أثر اختيار مصادر التمويل على نجاعة المشاريع الاستثمارية**"، مذكرة ماجستير، غير منشورة، العوم الاقتصادية، تخصص: المنظمة–التدقيق الاستراتيجي،جامعة تلمسان، الجزائر، 2008/2007، ص ص 146-147.

1- تمويل قصير الأجل

يمثل التمويل الذي يستخدم لتمويل العمليات التجارية في المشروع، ويرتبط بتحقيق أهداف المشروع في السيولة والربحية، وتتمثل مصادره الرئيسية فيما يلي:

❖ **الائتمان التجاري:** يمكن تعريف الائتمان التجاري بأنه الائتمان قصير الأجل الذي يمنحه المورد إلى المشتري عندما يقوم هذا الأخير بشراء البضائع لفرض إعادة بيعها، أب أنه يمكن للشركة من شراء تدابير احتياجاتها من المواد الأولية والمستلزمات السلعية من شركة أخرى على أن يتم سداد قيمة الشراء في فترة لاحقة.

2- تمويل متوسط الأجل

هو من الوسائل الحالية في العملية الإنتاجية، والنقطة الفاصلة بين تمويل قصير الأجل ومتوسط الأجل هي مدة السداد حيث مصادر متوسط الأجل تزيد فترة سدادها عن السنة، وتقل عن خمس سنوات، ويتم الحصول عليها من المؤسسات مثل: البنوك وشركات التأمين لغرض تمويل الاحتياجات ذات صيغة دائمة الاستثمارات ويتمثل تمويل متوسط الأجل في:

❖ **القروض المصرفية متوسطة الأجل:** تلعب البنوك التجارية دورا كبيرا في التمويل متوسط الأجل، حيث تتمثل القروض المصرفية متوسطة الأجل في القروض التي تتراوح مدتها من 01 إلى 05 سنوات وأحيانا إلى 07 سنوات ويمنح بغرض تمويل العمليات الرأسمالية للمؤسسات مثل شراء آلات جديدة للتوسع بوحدات جديدة.

❖ **التمويل التأجيري:** هو عبارة عن عملية يقوم بموجبها بنك أو مؤسسة مالية أو شكة تأجير مؤهلة قانونيا، بوضع آلات أو معدات أو أي أصول مادية أخرى بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتفق عليها في العقد،ويتم التسديد على أقساط يتفق شأنهما تسمى ثمن الإيجار.[1]

1 - عبد الغفار حنفي، رسمية زكي قرياقص، مرجع سبق ذكره، ص172.

بمعنى أن التمويل التأجيري هو عقد يبرم بين طرفين يسمى الأول بالمؤجر أي مالك الأصل، والثاني المستأجر أي مستخدم الأصل، حيث يقوم الأول بمنح الثاني حق الاستخدام للأصل خلال فترة زمنية معينة، ويتم التسديد على أقساط باتفاق بينهما، وذلك مقابل قيمة إيجارية محددة يتم تسديدها بشكل أقساط بنفس الفترة المتفق عليها في العقد ومن بين أشكال التمويل التأجيري يوجد:

- **التأجير التشغيلي ، التأجير التمويلي**[1]

3- تمويل طويل الأجل

يمتاز هذا النوع من التمويل بكونه يستحق الدفع بعد مدة تزيد عنا العام الواحد، وبالتالي فمن المستحسن اتفاقه على الموجودات الثابتة التي عادة ما تبدأ بإنتاج الدخل للمنشأة بعد مدة تزيد عن العام الواحد، ومن هنا تظهر الأهمية الكبيرة للتمويل طويل الأجل الذي يحدد اتجاه وسرعة نمو المنشأة ومصادر التمويل طويل الأجل يتكون من نوعين هما:

- **أموال الملكية**: هي حقوق المساهمين في المؤسسة، أو هي أموال المشروع وتتكون من الأسهم العادية والأرباح المحتجزة والأسهم الممتازة.
- **الاقتراض طويل الأجل**: يعتبر عبء ومديونية على عاتق المؤسسة ويتعين الوفاء به في وقت لاحق، والاقتراض طويل الأجل يأخذ شكلين هما: السندات، القروض طويل الأجل.[2]

ثالثا: طرق تمويل أخرى

1. التمويل الإسلامي

يعد نظام التمويل في البنوك الإسلامية نظاما مستقرا ومرن يهدف إلى ترسيخ مبدأ التعاون والحرية، حيث تحكمه قيم وقواعد تعود بالمنفعة على طرفي التبادل وبالتالي لا يربح طرف على حساب الآخر، ويعتبر التمويل الإسلامي بمثابة تقنيات تمويلية بديلة للنظام المعمول به في البنوك الكلاسيكية المبني أساسا على سعر الفائدة.

من بين الصيغ التمويلية ما يلي:

- صيغة التمويل بالمضاربة؛
- صيغة التمويل عن طريق السلم؛

1 – عواطف محسن،"**إشكالية التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، مذكرة ماجستير، غير منشورة، العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2009/2008، ص93

2 - عواطف محسن ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 93-94

- ❖ صيغة التمويل الاستصناع؛
- ❖ صيغة التمويل بالمشاركة؛
- ❖ البيع لأجل أو على أقساط.

المطلب الثاني: أهمية التمويل البنكي

تعتبر البنوك من أهم المصادر التي تلجأ إليها القطاعات الاقتصادية لمباشرة العمليات الإنتاجية الاستهلاكية وإتمامها، فالإنتاج يحتاج إلى رؤوس أموال لإقامة المشاريع الاستثمارية الإنتاجية، وهنا تظهر أهمية التمويل البنكي في توفير قروض وانتقالها من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض إلى الوحدات ذات العجز المالي، وهذا لتحقيق وتيرة نمو شاملة.

ومن أبرز العناصر الدالة على أهمية التمويل البنكي ما يلي:

- ❖ توفير المبالغ النقدية اللازمة للوحدات الاقتصادية ذات العجز في أوقات الحاجة لإنجاز مشاريعها؛
- ❖ ضمان استمرارية المؤسسات عن طريق تغطية عجزها المالي؛
- ❖ تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي للدولة بما يساهم في تحقيق التنمية الشاملة؛
- ❖ تحقيق الفوائد من جراء تمويل المشاريع؛[1]
- ❖ يساعد على إنجاز مشاريع معطلة وأخرى جديدة والتي بها يزيد الدخل الوطني؛
- ❖ يساهم في تحقيق أهداف المؤسسة من أجل اقتناء أو استبدال المعدات؛
- ❖ تحرير الأموال أو الموارد المالية المجمدة سواء داخل المؤسسة أو خارجها؛
- ❖ المحافظة على سيولة المؤسسة وحمايتها من خطر الإفلاس والتصفية (ويقصد بالسيولة توفير الأموال السائلة الكافية لمواجهة الالتزامات المترتبة عليها عند استحقاقها، أو هي القدرة على تحويل بعض الموجودات إلى نقد جاهز خلال فترة قصيرة دون خسائر كبيرة).[2]

المطلب الثالث: مخاطر التمويل البنكي

1- مريم العمري، "**مفاضلة المؤسسات بين التمويل المصرفي وعن طريق الإيجار – المعايير والمبررات**"، مذكرة شهادة الماستر، علوم التسيير، تخصص، مالية تأمينات تسيير المخاطر، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2013/2012، ص39

2 - نفيسة محمد باشري، "**إدارة الائتمان**"، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، بدون طبعة، مصر، بدون سنة نشر،ص 45

للمستثمر أهداف أساسية منها الحصول على فوائد كبيرة تفوق تكاليف الاستثمار، وهو ما لا يتحقق إلا بالمرور عبر عمليات مالية تكون صعبة بسبب المخاطر المتعلقة بالقرض التي يواجهها البنك عند منح القروض، ومن أهم هذه المخاطر ما يلي:

1.مخاطر السيولة

أي احتمال عدم القدرة على الوفاء بالتزامات التسديد عند تاريخ الاستحقاق كما أنه يعبر عن احتمال التوقف عن الدفع، بالنسبة للبنوك فهو استحالة إعادة التمويل أو وجود شروط إعادة التمويل الذي قد يؤدي إلى حدوث خسائر.

2. مخاطر تأكل الضمانات

يؤكد البنك على التحقق المستمر من عدم تراجع قيمة الضمانات، ويهتم البنك بصفة أساسية بحالة الضمانات حسب نوعها، ويركز البنك على المتابعة المستمرة لهذه الضمانات وبصفة خاصة، العقارات، الأوراق التجارية، الأوراق المالية، التنازلات.

3. مخاطر عدم السداد

وترتبط بعدم كفاية مصادر العميل الذاتية وناتج دورة الأصل لسداد الدين وأعباؤه، ويؤكد البنك على ضرورة التعرف لكل دقة على الأداء المالي للعميل، مع التركيز على مدى نجاحه في إتمام دور تحول أصوله إلى نقد وكفاية تدفقاته النقدية للسداد التزاماته قصيرة الأجل مع عدم إغفال وضع البنك على أحد أصوله كضمانة للسداد إذا ما تطلب الأمر ذلك.[1]

4. مخاطر سعر الفائدة

ويقصد بها احتمال تقلب أسعار الفائدة مستقبلا، فإذا ما تم التعاقد بين البنك والعميل على سعر فائدة معينة على القرض ثم ارتفعت أسعار الفائدة في السوق بصفة عامة، وارتفعت معها أسعار الفائدة على القروض التي على نفس درجة المخاطر مع القرض المتعاقد عليه فإن هذا يعني أن أموال البنك أصبحت مفرقة في استثمارات يتولد عنها عائد يقل عن العائد السائد في السوق.

وقد تأخذ مخاطر سعر الفائدة صورة أخرى تتمثل في انخفاض أسعار الفائدة مستقبلا، مما يعني إعادة استثمار محصلا سداد القروض بمعدلات فائدة منخفضة.

[1] - نفيسة محمد باشري، مرجع سبق ذكره، ص ص 45-46

5. مخاطر التضخم

تتعرض القروض إلى مخاطر التضخم أو مخاطر انخفاض القوة الاشتراكية، فإذا ما تعرضت البلاد إلى موجة من التضخم بعد أن تم الاتفاق بين البنك والعميل على حصول هذا الأخير على القرض لتمويل مشروعه، فسوف يترتب على ذلك انخفاض القوة الشرائية لأصل القرض والفوائد الأمر الذي يلحق أضرار البنك.

6. مخاطر سعر الصرف

هو عبارة عن الخسارة الناجمة من تغييرات نسب الديون والحقوق المسجلة بالعملة الصعبة مقارنة مع العملة المرجعية للبنك، أي أن هذا الخطر يخص العمليات التي تكون فيها العملة غير تلك المتداولة في البنك.[1]

7. مخاطر الدورات التجارية

وهي مخاطر تتعرض لها كافة المنشآت، فيقصد بها موجات الكساد التي تصيب الاقتصاد، وتترك آثار سلبية من نتائج نشاط المنشآت وعلى مقدرتها على الوفاء بما عليها من قروض وفوائد أو غير الالتزامات الثابتة.[2]

8. مخاطر السوق

ويقصد بها بعض الأحداث الهامة محليا أو عالميا مثل احتمال إجراء تغييرات جوهرية في النظام الاقتصادي أو السياسي في الدولة ذاتها أو في دول أخرى تربطها علاقة وثيقة.

وإذا ما كان لتلك التغييرات آثار عكسية على نتائج منشآت الأعمال فقد تتأثر مقدرتها على الوفاء بما عليها من التزامات.[3]

---

[1]- مروة كرارزية، نفس المرجع السابق، ص19-21.

[2] - سمير الخطيب،" **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك**"، منشأة المعارف، ب.ط، مصر، 2005، ص ص 158-159.

[3] - حلحال شهيناز، آيت عيسى وسام، "**دور البنوك في التنمية الاقتصادية**"، مذكرة شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص: القانون العام للأعمال، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2016، ص ص 17-18.

المبحث الثالث: دراسة الجدوى واختيار المشروع الاستثماري

حظي موضوع دراسة الجدوى بالاهتمام الكبير في تحقيق الاستخدام والتوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية، فهناك علاقة وثيقة بين دراسات الجدوى وطبيعة القرارات الاستثمارية، وذلك لاختيار المشروع الاستثماري الأمثل.

المطلب الأول: دراسة الجدوى الاقتصادية

أولا: مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشروع الاستثماري

تعرّف الجدوى الاقتصادية على أنها: "عبارة عن دراسة علمية شاملة لكافة جوانب المشروع أو المشروعات المقترحة، والتي قد تكون إما بشكل دراسات أولية وتفصيلية والتي من خلالها يمكن التوصل إلى اختيار بديل أو فرصة استثمارية من بين عدة بدائل أو فرص استثمارية مقترحة، ولا بد أن تتصف تلك الدراسات بالدقة

والموضوعية والشمولية، فهي مجموعة من الدراسات المتخصصة التي تجري للتأكد من أن مخرجات المشروع أكبر من مدخلاته أو على الأقل مساوية له".[1]

ويمكن تعريفها بأنها: " أسلوب علمي لتقدير احتمالات نجاح أو فشل مشروع معين قبل التنفيذ الفعلي وذلك في ضوء قدرة المشروع على تحقيق أهداف معينة للمستثمر"، كما تعرّف على أنها " منهجية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، تمتد على المعرفة الدقيقة لاحتمالات نجاح أو فشل المشروع الاستثماري المعين واختيار مدى قدرة هذا المشروع على تحقيق أهداف خاصة أو الاقتصاد القومي أو لكليهما، على مدى عمره الافتراضي"، فهي مجموعة من الأساليب العلمية المستمدة من علوم الاقتصاد والإدارة والمحاسبة، وستستخدم في تجميع البيانات ودراستها وتحليلها، بهدف تقييم المشروعات الاستثمارية.[2]

ثانيا : أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية

تتمثل أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية فيما يلي:

- ارتباط دراسة الجدوى بمستوى المرحلة التخطيطية للمشروع إذ تسمح بتطور المشروع قبل البدء في تنفيذه لضمان الحفاظ على الموارد الاقتصادية التي تتصف بالندرة النسبية من ضياع أي للتخصيص اللازم لها فهي أداة للحيطة والحذر، تجنب المستثمر من الدخول في مجالات استثمارية لا عائد منها؛
- تسمح دراسة الجدوى الاقتصادية بتنظيم المشروعات واختيار الأمثل بين البدائل المتاحة؛
- تعد دراسة الجدوى الاقتصادية منهجية علمية لاتخاذ القرار الاستثماري في ظروف عدم التأكد والمخاطرة الناتجة عن متغيرات بيئية مختلفة، إذ تعمل على التقليل من مخاطر .... عدم التأكد وتوفر درجة معينة من اليقين فهي أداة عملية تجنب المستثمر من الانزلاق إلى المخاطر وتحمل الخسائر؛
- هي دراسة معمقة تتكون من مجموعة المراحل المتتابعة تتناول جوانب استطلاعية عامة بيئية، قانونية، تسويقية، فنية، مالية، واجتماعية تزود المستثمر بالبيانات والمعلومات التي تمكنه من اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد؛
- دراسة الجدوى تجعل عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية عملية متكاملة الأبعاد، تأخذ في اعتبارها كافة العوامل التي يمكن أن تؤثر على أداء المشروع، وهو ما يجعل عملية حساب المخاطر المتوقعة عملية دقيقة وبأقل درجة ممكنة من عدم التأكد؛

1 – حلحال شهيناز، آيت عيسى وسام، مرجع سبق ذكره، ص18.

2 – جهاد فراس الطيلوني، **"دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع"**، دار كنوز المعرفة، د.ط، الأردن، 2011، ص ص 58-59

- ❖ تساعد في الوصول إلى هيكلة التكاليف الأمثل للمشروع والمتوافق مع حجم المشروع الأمثل، مما يسمح بتحقيق أقصى ربح ممكن ؛[1]
- ❖ تتصف المشروعات التي يقع عليها الاختيار بعد دراسة الجدوى الاقتصادية بأعلى مستوى من الكفاءة والتي تشير إلى معدل العائد من كل وحدة الاستثمار والفعالية والتي تشير لدرجة تحقيق المشروع للهدف منه، والقابلية للنمو والتي تشير لمقدرة المشروع على التوسع والاستمرار والملائمة وكي تشير إلى مدى تواؤم نشاط المشروع مع البيئة العامة للمجتمع؛
- ❖ تسمح دراسة الجدوى الاقتصادية بقياس واختبار درجة حساسية المشروع والمتغيرات الداخلية المؤثرة فيه، باستعمال تحليلات الحساسية التي تسمح بتقدير درجة حساسية الأرباح لتلك المتغيرات، إذ تشمل الدراسة على معطيات يتم الوصول إليها عبر اختبارات تجرى لمعرفة مدى تأثير المشروع في حالة التقلبات (سعر الصرف، قوانين...)، قد تطرأ على المتغيرات الحالية والتعرف على قدرة المشروع في تحمل النتائج أي تغيير حاصل؛
- ❖ تساعد في وضع الخطط والبرامج الخاصة بدورة حياة المشروع في مراحل ما قبل التنفيذ، ومرحلة التنفيذ والمتابعة، كما تساعد في إعداد برامج توفير المعدات والمباني والعمالة والتدريب وتخصيص الإنتاج، وغيرها من الأمور الفنية والتقنية التي تخص المشروع؛
- ❖ تشمل الدراسة على قدر كبير من الدقة في معاجلة المعلومات والبيانات إعدادا وتحليلا وذلك ليتم الاعتماد عليها من حيث فرص نجاح المشروع، إذ يقوم بإعداد دراسة الجدوى الاقتصادية مختصون في الاقتصاد ومهندسون وخبراء في مجالات متعددة الأمر الذي يزيد من درجة دقة الدراسة والاعتماد عليها.[2]

المطلب الثاني: دراسة الجدوى البيئية

أولا: مفهوم دراسة الجدوى البيئية للمشروع

تتعدد التعاريف المستخدمة لدراسة الجدوى البيئية تبعا لنوع وتوجه المحلل ونظرته إلى البيئة.

1- عاطف جابر طه عبد الرحيم، **"دراسات الأصيل العلمي والتطبيق العلمي"**، الدار الجامعية، د.ط، القاهرة، مصر، 2003، ص 02.

2 – طلال الكداوي، **تقييم القرارات الاستثمارية**، دار البازوري العلمية، الطبعة العربية، الأردن، 2008، ص35.

يمكن تعريف دراسة الجدوى البيئية على أنها:" عملية دراسة التأثير المتبادل بين مشروعات برامج التنمية والبيئة بهدف تقليص أو منع التأثرات السلبية وتعظيم التأثيرات الإيجابية بشكل يحقق أهداف التنمية ولا يضر بالبيئة وصحة الإنسان".[1]

كما تعرف بأنها: "درجة الحماية والصيانة التي تحقق للبيئة من خلال مراعاة الحمولة البيئية في إطار الإنمائية المقترحة من المنظور الآتي والمستقبلي بطريقة مباشرة وغير مباشرة، على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي، وبتعبير موجز تمثل دراسة الجدوى البيئية – المنفعة البيئية".[2]

ثانيا: أهمية دراسة الجدوى البيئية للمشروع

تبرز أهمية دراسة الجدوى البيئية كون كل مشروع استثماري مرتبط بالبيئة التي يقام عليها، فالمشروع يعتبر نظاما مفتوحا يؤثر ويتأثر بالبيئة المحيطة به، وبالتالي فالمشروع لا يمكنه البقاء في عزلة عن البيئة، وعليه احترام البيئة التي يعيش فيها أي أن صيانة البيئة واجب مقدس بالنسبة لمن يتعاملون معها وعدم مراعاة ذلك يدمر البيئة ويقصر من المشاريع العاملة فيها، بالإضافة إلى تحقيقها للأهداف التالية:

- ضمان قبول المشروع والموافقة عليه من السلطات المختصة ومنح التراخيص المناسبة؛
- تعتبر وسيلة لتشجيع التنمية المستدامة من خلال تنفيذ السياسات الوطنية البيئية المستدامة[3]؛
- استبعاد اختيار مواقع معينة لبعض المشروعات نتيجة لما تحدثه من تلوث وأضرار خطيرة يتعذر إصلاحها؛
- تلاقي منازعات بيئية بين ملاك المشروع وأطراف أخرى؛
- تحقيق مصلحة المستثمر خاصة في ظل طلب تمويلي من جهات دولية نظرا لأن كثير من المؤسسات التمويلية كالبنك الدولي بدأ يدخل الاعتبارات البيئية في المشاريع الائتمانية التي يمولها؛
- إن تحليل المناخ الاستثماري يساعد على استبعاد فرص استثمارية وخلف فرص أخرى من خلال عمليات التصفية الأولى للمشروعات التي تنتهي بوضع ترتيب تنازلي للمشروعات حسب فرص نجاحها؛
- يتمثل الهدف الأساسي من دراسة الجدوى البيئية في التعرف على العوامل البيئية المحيطة بالمشروع وتشخيصها والتنبؤ بها، وتحديد آثارها والفرص التي تتيحها، والقيود التي تفرضها بما يساعد على تحقيق فعالية المشروع الاستثماري.[1]

1 – المرجع نفسه، ص ص 35– 36.

2 – خالد مصطفى قاسم، "**إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المستدامة**"، الدار الجامعية، ط3، مصر، 2007، ص 185.

3 – زين العابدين عبد المقصود، "**قضايا بيئية معاصرة**"، ط1، منشأة المعارف للنشر، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 52

ثالثا: خصائص الجدوى البيئية

تتميز دراسة الجدوى البيئية بعدة خصائص أهمها:

1. التعامل مع المستقبل

دراسة الجدوى البيئية هي دراسة مستقبلية من معطيات قائمة، مما يجعل محتواها ونتائجها.

2. مبدأ العمومية

فهي دراسات مطلوبة للمشاريع الخاصة والعامة، ونجدها مطلوبة للمشاريع الصناعية، الزراعية، والخدماتية.

3. عنصر الزمن

يمثل عنصر الزمن الفترة الزمنية بين الإعداد لدراسة الجدوى البيئية والحصول على الترخيص والموافقة من الجهات المختصة وبين بداية التنفيذ الفعلي للمشروع وبتفاوت الوقت اللازم لدراسة البيئة بتفاوت نوع المشروع، حجمه، مقدار ونوعية البيانات البيئية المتوفرة.

4. المرونة

تعني إمكانية ملائمة وتكييف نتائج الدراسة عند ظهور متغيرات جديدة، لم تأخذ بعين الاعتبار، حيث لا وجود لمجموعة ثانية من قضايا البيئية التي ينبغي معالجتها في أي دراسة بيئية.[2]

5. الفعالية

تتسم دراسة الجدوى البيئية بأكبر قدر من الفعالية حيث تتوفر نتائجها في مرحلة مبكرة من عملية إعداد المشروع، حتى وإن كانت نتائجها أولية، فيمكن إجراء دراسة واقعية لبدائل قد تكون مرغوبة من وجهة النظر البيئية.

6. عنصر التكلفة

1 – أوسرسر منور وآخرون، "**دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية**"،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد07، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، ص338

2 – أوسرسور منور وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 338-339

تتفاوت التكلفة اللازمة لإعداد دراسة الجدوى البيئية بتفاوت نوع المشروع وحجمه ومقدار نوعية البيانات البيئية المتوفرة.[1]

المطلب الثالث: المفاضلة بين المشاريع واختيار المشروع الأمثل

تمثل الوسيلة التي يمكن من خلالها اختيار الفرصة أو البديل المناسب الذي يمن تحقيق الأهداف، فعملية المفاضلة بين المشاريع الاستثماري يمكن أن تكون بمثابة الوسيلة التي تساعد في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة من جهة، كما تساعد على توجيه تلك الموارد إلى استخدام دون آخر من جهة أخرى، وتكمن أهمية المفاضلة إلى عاملين أساسيين هما:

أولا: ندرة الموارد الاقتصادية

وذلك من أجل تجنب الهدر في تلك الموارد واستخدامها بشكل عقلاني وسليم.

ثانيا: التقدم التكنولوجي

وهي التطورات التكنولوجية السريعة التي شملت كافة جوانب الاستثمار والإنتاج وأعطت فرصا وخيارات عديدة، فما على المستثمر أو المنتج إلا أن يختار البديل الأفضل.

ولتحقيق الهدف المطلوب بشكل علمي وفعال، يجب إتباع المراحل التالية في المفاضلة بين المشاريع الاستثمارية.[2]

1. مرحلة البحث والإعداد

وتتضمن صيغة الأفكار الأولية عن المشاريع والأهداف والإمكانيات المتاحة بهدف المفاضلة بينهما واختيار البديل الأمثل، ويشترط أن تكون الأفكار التي تمت بلورتها حول المشاريع أو الأفكار غير القابلة للتنفيذ من البداية.

2. مرحلة إعداد المشروع

وتتضمن دراسة لكافة جوانب المشروع أو المشاريع وصولا إلى مرحلة وضع الأسس العلمية والعملية لمرحلة التنفيذ حيث تتم دراسة السائل والاحتياجات الفنية للمشاريع المقترحة، كتحديد الحجم المناسب، الموقع المناسب، التخطيط الداخلي للمشروع وتحديد الطلب المتوقع والعوامل المؤثرة فيه، كما تضمن هذه المرحلة دراسة الجوانب المالية للمشروع المقترح وتحديد رأس المال اللازم والتكاليف والإيرادات المتوقعة.

1 – طلال الكداوي، الرجع نفسه، ص12

2 – قاسم نايف علوان،"**إدارة الاستثمار–بين النظرية والتطبيق**"، ط1، دار الثقافة، الأردن، 2009، ص ص 46-47

3. مرحلة اختيار المشروع

ويتم من خلالها اختيار البديل الأفضل الذي يحقق الأهداف المحددة، ومن أجل أن تكون المفاضلة اقتصادية كأساس يعتمد عليه في الوصول إلى قرار سليم لا يد أن تكون عملية شاملة ودقيقة، ونظرا لتعدد الأهداف لكل من المشاريع المقترحة والتفصيلات التي يتضمنها كل مشروع والتي لا بد من أخذها بعين الاعتبار ولا بد من تعدد أساليب المفاضلة بين المشاريع الاستثمارية.[1]

خلاصة الفصل الثاني

نستخلص مما سبق أن المشاريع الاستثمارية من أهم المتغيرات الاقتصادية والبالغة الأهمية في التنمية الاقتصادية، لذلك تقوم الحكومات بإصدار القوانين والتشريعات اللازمة وتتخذ الإجراءات للاستثمار التي تدفع المستثمرين للاهتمام بزيادة تحسين إنتاجية رأس المال وفعاليته، وذلك من خلال دراسة الجدوى الاقتصادية والبيئية التي هما

1- قاسم نايف علوان، مرجع سبق ذكره ، ص 47.

عبارة عن سلسلة مترابطة ومتكاملة من الدراسات الواجب القيام بها قبل الاستثمار في مشروع معين، وكل هذا لتقييم المشاريع الاستثمارية للوصول إلى قرار اتخاذ القرار حول المشروع الاستثماري الأمثل وآليات تمويله، ومن أجل تقييم ومعرفة واقع تمويل المشاريع الاستثمارية، فإن الفصل الثالث سيتطرق إلى دراسة حالة تمويل مشروع استثماري من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري لولاية الطارف.

تمهيد

تلعب قروض الاستثمار دورا هاما في تمويل المشاريع الاستثمارية، والعمل من أجل النهوض بالتنمية الاقتصادية، ونظرا للأهمية البالغة لهذه القروض، ثم تزايد الاهتمام بتنمية وترقية نظامها البنكي.

ومن بين البنوك المساهمة في تحريك هذا الجهاز هو القرض الشعبي الجزائري، وتدعيما للجانب النظري، فإن هذا الفصل يدرس دراسة حالة تمويل مشروع استثماري من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة الطارف -213- .

ومن أجل ذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى:

- **المبحث الأول:** لمحة تاريخية عن القرض الشعبي الجزائري.
- **المبحث الثاني:** سياسة منح القروض في وكالة القرض الشعبي الجزائري –الطارف–
- **المبحث الثالث:** دراسة قرض مشروع استثماري بوكالة القرض الشعبي الجزائري –الطارف–

المبحث الأول: لمحة تاريخية عن القرض الشعبي الجزائري

إلماما لما يتعلق بالبنوك في جانب منح القروض، ختم البحث بدارسة تطبيقية بوكالة القرض الشعبي الجزائري بالطارف، الذي تم التطرق لنشأته وهيكله التنظيمي أهم وظائفه، كذلك الوثائق المطلوبة لتكوين ملف طلب قرض استثماري، اما الجانب الأهم فيتمثل في دراسة الملف الاستثماري وتحليله وتقييمه لمعرفة قرار البنك فيما يخص القبول أو الرفض.

المطلب الأول: نظرة عامه حول القرض الشعبي الجزائري

أولا: نشأة القرض الشعبي الجزائري

تم تأسيس القرض الشعبي الجزائري في شهر ديسمبر 1966م بموجب الامر رقم 66-366 بتاريخ 1966/12/29م، كنتيجة لتأميم قطاع البنوك في الجزائر، برأسمال قدره 15 مليون دينار جزائري.

مقر القرض الشعبي بالجزائر العاصمة يضم 118 وكالة موزعة على ثلاث مجموعات: مجموعة الوسط، مجموعة الشرق، مجموعة الغرب. وهو يحتل المرتبة الخامسة على مستوى الوطني وذلك بحسب عدد الوكالات، ويحتل المرتبة الثالثة من حيث حصيلة الوكالات.

وبعد قانون استقلالية المؤسسات في 1988 أصبح بنك القرض الشعبي الجزائري مؤسسة عمومية تجارية ذات أسهم والتي يعود رأسمالها بالكامل لدولة ومنذ 1996أصبحت البنوك التجارية ومن بينها وكالة القرض الشعبي الجزائري تحت وصاية وزارة المالية منفتح على النشاط الاقتصادي بصفة عامة حيث أصبح يمنح القروض ابتداء من سنة 1971 للمؤسسات الصغيرة: للقطاع الحرفي، السياحي والقطاع الصحي والأدوية وكذلك القطاع الصيد وتعاونيات غير الفلاحية[1].

[1] – بناء على معطيات من مصلحة المستخدمين، وكالة القرض الشعبي الجزائري – الطارف –

ثانيا: وظائف القرض الشعبي الجزائري

أسندت للقرض الشعبي الجزائري عند تأسيسه مجموعة من الوظائف من أهمها:

- القيام بجميع العمليات المصرفية التي تقوم بها البنوك التجارية؛
- إقراض الحرفيين والفنادق والقطاعات السياحية والصيد والتعاونيات في ميدان الإنتاج والتوزيع أيا كان نوعها، وعموما إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحرة وقطاع المياه والري؛
- تقديم قروض متوسطة وطويلة الأجل خاصة تمويل السكن والبناء والري والصيد البحري؛

بالإضافة إلى الوظائف التي تم ذكرها فقد تطور دور القرض الشعبي الجزائري في تمويل القطاع الخاص وكذا العام، وأصبح له حرية التعامل مع كافة النشاطات الاقتصادية، المالية، أو التجارة، فقد تم وضع اهداف لمسايرة هذا التطور، ومن أهمها ما يلي:

- تحسين وجعل التسيير أكثر فعالية من اجل ضمان التحويلات اللازمة؛
- تحقيق لامركزية القرار لإعطاء نوع من المرونة لكسب الوقت والزبائن؛
- تحسين وتطوير شبكة المعلومات وكذا الوسائل التقنية الحديثة؛
- التوسع ونشر الشبكة واقترابه من الزبائن؛
- التسيير الديناميكي لخزينة البنك [1] .

[1] – بناء على معطيات من مصلحة المستخدمين، وكالة القرض الشعبي الجزائري – الطارف–

المطلب الثاني: دراسة وكالة القرض الشعبي الجزائري بولاية الطارف

أولا: تعريف وكالة القرض الشعبي الجزائري – الطارف –

وكالة القرض الشعبي الجزائري بالطارف أنشئت سنة 1991 تحت رقم 213، والتي هي ضمن مجموعة الاستغلال لولاية عنابة، بدأت هذه الوكالة برأس مال قدره 21000000000دج ، تحتل هذه الوكالة موقعا استراتيجيا هاما بوجودها وسط ولاية الطارف، بعنوان نهج أول نوفمبر 1954، فهي تمثل جزء من القرض الشعبي الجزائري المركزي بالعاصمة، ولقد وجهت من القرض الشعبي الجزائري المركزي بالعاصمة، و لقد وجهت هذه الوكالة للقيام بمهام أساسية جاءت بالتوازي مع القوانين التي تسير العمل البنكي وذلك من أجل :

- تطوير رأس ماله الاقتصادي بتحسين حصة البنك من العمليات المقامة في مكان ومحيط الوكالة.
- المساهمة في تحسين المردود الاقتصادي للبنك بتحسين نتائج ونوعية التسيير.

ثانيا: مهام وكالة القرض الشعبي الجزائري – الطارف–

يتمثل هذا المهام فيما يلي:

- تحقيق مخطط للإسهام الاقتصادي؛
- دراسة العمليات البنكية المقدمة من طرف الزبون بدارسة العلاقات الاقتصادية المتبعة مع هذا الأخير؛
- دراسة التقرير، ووضع الديون في مكانها في حدود المسؤولية المعطاة له بطريقة قانونية مطابقة للقانون والإجراءات الداخلية؛
- تأمين التسيير والمتابعة للديون المقررة والضمانات المشروطة؛
- السهر على التطبيق الصارم لتنظيم التحويلات والإجراءات سارية المفعول المنظمة لعمليات الاقتصادي في الخارج؛
- السهر على التسيير العقلاني والرشيد للسيولة؛

- ضمان تسيير الحقوق غير المدفوع ومتابعة تغطيتها؛
- يجب التسيير العقلاني للميزانية، وللإمكانيات البشرية والأجهزة الموضوعة تحت تصرفهم. [1]

المطلب الثالث: عرض الهيكل التنظيمي لوكالة القرض الشعبي الجزائري –الطارف–

يمكن إبراز الهيكل التنظيمي لوكالة القرض الشعبي الجزائري لولاية الطارف كما يلي:

الشكل رقم (1.3): الهيكل التنظيمي لوكالة القرض الشعبي الجزائري –الطارف–

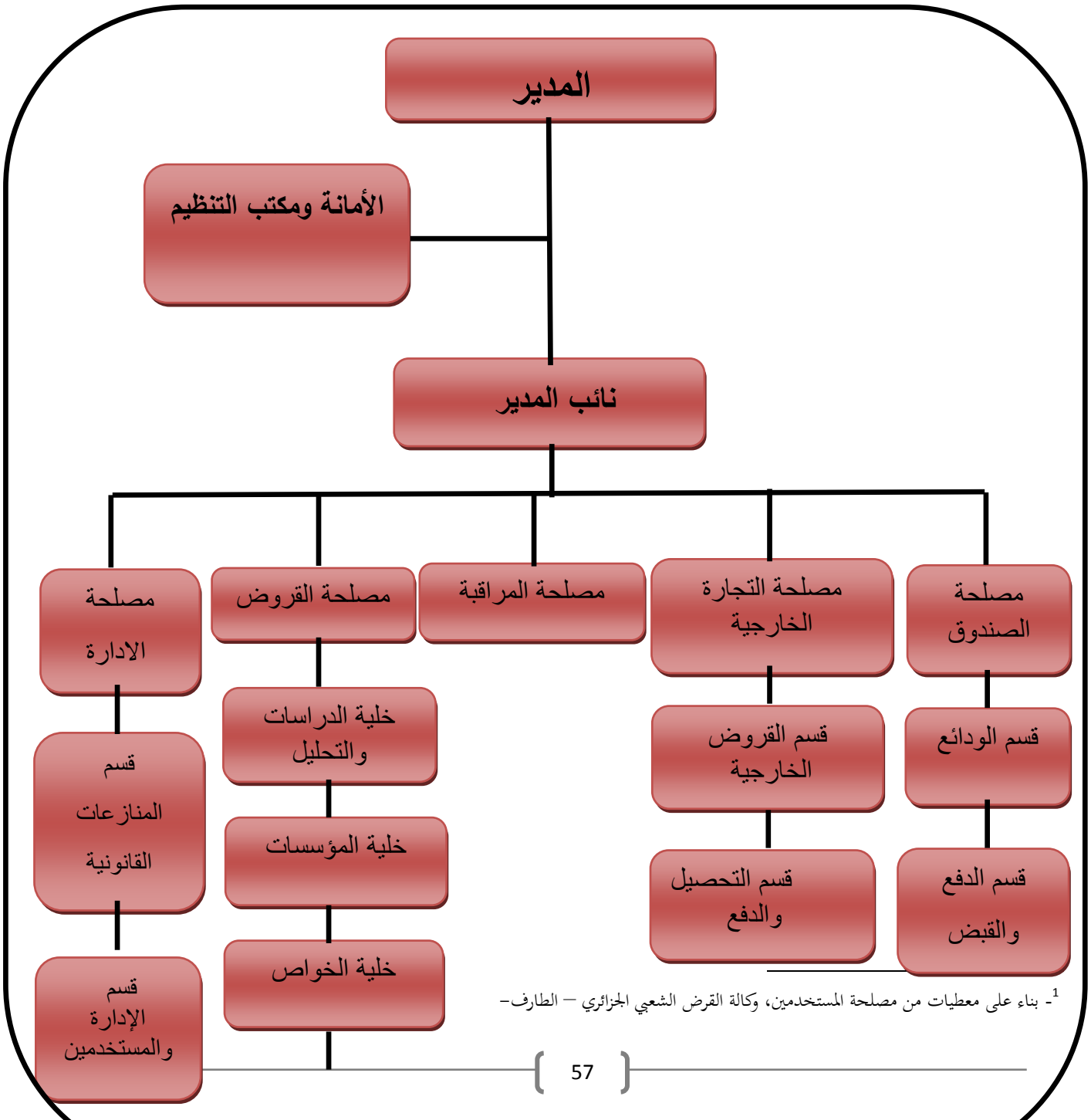

[1]- بناء على معطيات من مصلحة المستخدمين، وكالة القرض الشعبي الجزائري – الطارف–

خلية المهن الحرة

المصدر: مصلحة وكالة القرض الشعبي الجزائري – الطارف– الملحق القروض رقم 1–

يتكون الهيكل التنظيمي لوكالة القرض الشعبي الجزائري بالطارف من:

❖ **مدير الوكالة:** هو الممثل الرئيسي للقرض الشعبي الجزائري لوكالة الطارف، حيث يتحمل مسؤولية إبرام وتوقيع كل العقود والاتفاقيات وتسند له مهمة مراقبة جميع المصالح التابعة للوكالة، وتقديم تقريرا دوريا عن انجاز الاعمال والبرامج للمديرية العامة.

❖ **الأمانة ومكتب التنظيم:** من مهامه استقبال العملاء الذين قدموا طلبات للحصول على القروض والاتصال بالعملاء عند الحاجة، واستقبال البريد والمكالمات الهاتفية.

❖ **نائب المدير:** مهمته مساعدة المدير في مهامه، ويخلفه في حالة غيابه.

❖ **مصلحة المراقبة:** يقوم هذا القسم بالمراقبة الداخلية للبنك، كما يقوم بالتنسيق بين المصالح، والحث على تطبيق السياسة الإدارية المتبعة، ومساعدة المدير في اتخاذ القرار من خلال التقارير التي توجه اليه عن مدى دقة النظام وانتظام البنك، ومدى وجود المشاكل الإدارية، وكل هذا يتم عن طريق مراقبة دورية منتظمة من اجل تحقيق سياسة واهداف البنك.

❖ **مصلحة الإدارة:** تضم هذه المصلحة قسمين:

❖ **قسم المنازعات القانونية:** هذا القسم يقوم بمساعدة البنك من ناحية القانونية، ومتابعة الحالات المتنازع فيها، دراسة الشكاوى، طلبات تحصيل الحقوق، تعيين المحامين للقيام بتمثيل البنك امام المحاكم، ومتابعة الحكم بعد اصداه.[1]

❖ **قسم الإدارة والمستخدمين:** من مهامه الاهتمام بشؤون المستخدمين كوضع الأجور والعلاوات، تنظيم الاجازات واعداد الحوافز الخاصة، والقيام بتسجيل الغيابات والمخالفات...الخ

– مصلحة الصندوق: يقوم هذا القسم بما يلي:

[1] – بناء على معطيات مصلحة المستخدمين، نفس المرجع السابق.

- استقبال الزبائن ؛
- معالجة العمليات المصرفية بالدينار والعلمة الصعبة؛
- تلتقي طلبات الزبائن الخاصة بإصدار دفاتر الشيكات، والقيام بتسليم هذه الدفاتر؛
- معالجة عمليات إيداع سندات الصندوق ودفاتر الادخار؛
- معالجة عمليات تسليم الشيكات والأوراق التجارية وتحصيل الشيكات؛
- فتح الحسابات وتسييرها من خلال تسيير ملف الصندوق؛
- التسيير الحسن للخزينة؛
- تحويل وتسديد الشيكات؛
- انجاز الإحصائيات الخاصة بالمصلحة وتضم مصلحة الصندوق قسمين:

قسم الودائع

مهامه استلام طلبات فتح حسابات الودائع وتحديد نوعها متابعة الإجراءات المتعلقة بفتح الحسابات، ومتابعة عمليات الإيداع والسحب من الحساب لصالح المودعين.

قسم الدفع والقبض

يقوم بقبض ودفع المبلغ النقدية لكافة أنواع العملاء، كذا اعداد جرد حركة النقد وتسجيلها والعمل على تطبيق الأنظمة والإجراءات المعتمدة من طرف المدير، يسمى هذا القسم أيضا الشباك.[1]

مصلحة العمليات التجارية

تمثل هذه المصلحة الوسيط بين المتعاملين الجزائريين والأجانب في عمليات البيع او الشراء، وتقوم بالعمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية وقسم تسديد القروض.

مصلحة القروض

يعتبر هذا القسم من اهم اقسام المؤسسة، حيث تتكون من عدة موظفين من مهامه القيام بدراسات حول المؤسسات الطالبة للقرض من وضعية مالية، وكذا قابلية سداد هذه المؤسسات للقرض الممنوحة لها، وكذا درجة الخطورة عند منح هذه القروض، ومن اهم نشاطات هذا القسم ما يلي:

[1] – بناء على معطيات من مصلحة المستخدمين، مرجع سبق ذكره

- أخذ القرار في أقرب الآجال لطلبات القروض المتعددة من طرف الزبائن؛
- تأمين الأموال المقترضة بأخذ الضمانات اللازمة؛
- مراقبة التطبيقات القانونية الخاصة بالقروض[1].

المبحث الثاني: سياسة منح القروض في وكالة القرض الشعبي الجزائري –الطارف–

بعد التطرق الى دراسة القرض الشعبي الجزائري وتحليله والتعرف على وكالة الطارف رقم 213، سيتم في هذا المبحث التطرق الى أنواع وإجراءات منح القروض الممنوحة من وكالة القرض الشعبي الجزائري بالطارف إضافة الى شروط وضمانات منح القرض في الوكالة.

المطلب الأول: أنواع وشروط القروض المقدمة من وكالة الطارف

أولا: أنواع القروض المقدمة من وكالة القرض الشعبي الجزائري بالطارف

تتمثل القروض الممنوحة من وكالة الطارف 213 في:

- ✓ **قروض الاستغلال**: تتمثل في تسهيلات الصندوق والقروض الموسمية؛
- ✓ **قروض الاستهلاك**: كقروض استهلاك السيارات؛
- ✓ **قروض استثمار**: بعدل فائدة 5,75 % غير متضمنة ر.ق.م؛
- ✓ **قروض لفائدة** :**ENSEJ**, **CNAC**, **ANGEM** مدعمة 100% وفي هذه الحالة فان معدل فائدة القرض والمقدر 5,75 %تدفعه الدولة للبنك، حيث يشترط نسبة مشاركة المستفيد من القرض في المشروع 1 %أي كحد أدنى 1.000.000.000دج (ENSEG ;CNAC)، اما بالنسبة لقروض ANGEN الحد الأدنى 1.000.000.000دج ويبدأ المقترض بالتسديد بعد 3 سنوات من حصوله على القرض يكون على أقساط يحددها البنك لمدة 5 سنوات؛

[1] – مرجع سابق

✓ **قروض العقارية:** لبناء سكن ذاتي بمعدل فائدة 6,25% على ان يساهم المقترض ب 30%، وإذا كانت مدعمة مثل السكنات الريفية او الجماعية فيكون معدل الفائدة 1% خاص ب TVA.

ثانيا: شروط منح قروض الاستثمار

تتمثل الشروط التي يشترطها القرض الشعبي الجزائري عند منحه لقروض الاستثمار فيما يلي:

- ❖ مساهمة المؤسسة في قيمة المشروع بنسبة أدناها 30%؛
- ❖ تقديم ملف كامل يستوفي كل الوثائق الإدارية، التقنية، والوثائق الاقتصادية، المالية، وأخير الوثائق المحاسبية والضريبية؛
- ❖ تقديم ضمانات تفوق قيمة القرض، أي نسبة تغطية الضمانات للقروض تفوق 100%؛
- ❖ تأمين متعدد الإخطار لكل الضمانات، لأنه في حالة وقوع حادث تتكفل مؤسسات التامين بتعويض قيمة الاضرار للبنك.[1]

المطلب الثاني: إجراءات منح القروض بوكالة القرض الشعبي الجزائري بالطارف

لمنح القروض بوكالة القرض الشعبي الجزائري لولاية الطارف هناك العديد من الإجراءات كالوثائق المطلوبة لمنح قرض استثماري، إضافة الى بعض الإجراءات الأخرى لمنح القروض بالوكالة.

أولا: الوثائق المطلوبة لمنح قرض استثماري

الوثائق الإدارية

- ❖ طلب القرض موقع عليه؛
- ❖ الحالة العقارية للمؤسسة؛
- ❖ نسخة من القانون التأسيس، وأخرى من السجل التجاري؛
- ❖ شهادة التبرئة الجبائية وشبه الجبائية؛
- ❖ العقد مع المورد في حالة استراد العتاد من الخارج؛

[1]- بناء على معطيات من مصلحة المستخدمين، مرجع سبق ذكره

- الفواتير الأولية لتجهيزات المراد اقتناءها؛

- في حالة أشغال البناء

- عقد إداري أو الملكية الشرعية للأراضي الخاصة بالمشروع؛
- رخصة بناء المشروع الجديد الصادر من قبل وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة او وكالة ترقية مرفقة بقرار منح التعويضات ومتابعة الاستثمارات؛
- 03 ميزانيات سابقة بالنشاط؛
- 03 ميزانيات تقديرية لسنوات القادمة تعكس تأثير المشروع.

الوثائق التقنية

- دراسة تقنية وكاملة للمشروع؛
- مخطط لإنجاز المشروع وتقديرات لعملية البناء؛

- في حالة المهن الحرة

- رخصة السماح بممارسة النشاط من طرف الولاية؛
- فاتورة تقديرية للعتاد التي تنوي شراءه من الخارج.[1]

ثانيا: إجراءات منح القروض الاستثمارية بوكالة الطارف

بعد التقدم بطلب القرض يقوم المكلف بالدراسات بمصلحة القروض في البنك بدراسة الملف، وذلك بإتباع إجراءات محكمة تتمثل في الخطوات التالية:

- التأكد من صحة المعلومات المقدمة من صاحب المشروع، وذلك بالاستعلام من البنك نفسه، البنوك الأخرى ومصلحة الضرائب؛
- القيام بزيارة ميدانية لمكان المشروع مع خبير عقاري، وذلك من قيمة الضمانات؛

[1] – بناء على معطيات من مصلحة القروض، مرجع سبق ذكره.

- ❖ قيام المكلف بالدراسة بحساب مختلف المؤشرات والنسب الضرورية للقيام بالتحليل؛
- ❖ إعطاء الرأي بعد التواصل الى الوضعية المالية للشركة وقدرتها على تسديد القرض ثم تسجل كل الملاحظات والتقييمات مع الإشارة اما بالموافقة او رفض الطلب مع توقيع كل من المكلفين في مصلحة القروض والمدير؛
- ❖ في حالة القروض الروتينية ذات القيمة الصغيرة الوكالة هي التي تقرر منح او رفض القرض اما إذا كان حجم القرض كبيرا، فالوكالة لا يخول لها اتخاذ لوحدها إلا بعد موافقة المستويات العليا، لذا تبعث نسختين من ملف القرض الذي تعده الوكالة نسخة للمديرية بعنابة والثانية تبعث للمديرية المركزية بالعاصمة، لدراسته واتخاذ القرار بشأنه؛
- ❖ في حالة منح القرض، تتحصل وكالة الطارف على رخصة من المديرية المرفقة بتفاصيل من القبول في وثيقة مفصلة، لتشرع في إجراءات منح قرض وتوزيعه وكيفية صرفه.

المطلب الثالث: ضمانات منح القروض بوكالة القرض الشعبي الجزائري الطارف

رغم أن تقديم القروض يعتبر من الوظائف الأساسية للبنك باعتباره مصدر دخله، الا انه يشكل مصدر للمشاكل التي يقع فيها، نتيجة المخاطر الناتجة عن عملية الإقراض، لذلك لابد من جعل القروض في ضمانات شبه اكيدة بالنسبة لقروض الاستثمار، ومن بين هذه الضمانات التي يشترطها القرض الشعبي الجزائري – **بوكالة الطارف–** ما يلي:

1. الضمانات الشخصية

هو تدخل طرف ثالث في علاقة بين البنك والمؤسسة، وهذا الشخص هو الضامن، حيث يتعهد هذا الأخير بتسديد قيمة القرض في حالة عدم القدرة العميل على السداد في تاريخ الاستحقاق، وتنقسم الضمانات الشخصية الى:

الكفالة

في هذه الحالة يضمن طرف ثالث للمؤسسة بتنفيذ التزامها في حالة عدم قدرة المؤسسة على السداد عند حلول تاريخ الاستحقاق.

كفالة الضمان الاحتياطي

الضمان يشبه الكفالة، ويختلف عنها في كون الضمان يطبق فقط في حالة الديون المرتبطة بالأوراق التجارية (السند لأمر، الكمبيالة، الشيكات).

2. الضمانات الحقيقية

تكون الضمانات الحقيقية بضمان موجودات ملموسة، وهي تضم قائمة واسعة من السلع والعقارات والتجهيزات، وللبنك الحق بيع هذه الضمانات في حالة عجز العميل عن السداد؛ وتتمثل الضمانات الحقيقية فيما يلي:

الرهن الحيازي للعتاد

يقدم البنك القرض للعميل على أساس أن يرهن الأدوات والآلات ومعدات التجهيز له، وعلى البنك ان يتأكد من ملائمة هذه المعدات والتجهيزات، وعدم قابليتها للتلف، وان قيمتها لا تتعرض للتغيير بفعل التغييرات الأسعار، ويتم تقييد عقد الرهن الحيازي في دار التسجيل والطابع كذا المحافظة العقارية التابعة لهذا العقار، فمثلا يسجل الرهن الحيازي لشاحنة او سيارة في مصلحة تسجيل السيارات في الولاية، ولا يجوز للمدين ان يبيع الأشياء المرهونة الا بعد ان يسدد قيمة القرض.

الرهن التجاري للمحل التجاري

يقر القانون التجاري الجزائري رهن المحل التجاري للبنوك، إذ يتم تسجيل هذا الرمز في عقد لدى دار الطابع والتسجيل والمركز الوطني للسجل العقاري، وتجدر الإشارة الى ان القرض الشعبي الجزائري وكالة –الطارف– يشترط في هذه الضمانات ان تغطي قيمة القرض بنسبة تفوق 100% من قيمة القرض. [1]

[1] بناء على معطيات من مصلحة القروض، مرجع سبق ذكره.

المبحث الثالث: دراسة قرض مشروع استثماري بوكالة القرض الشعبي الجزائري – ولاية الطارف–

سيتم التناول في هذا المبحث دراسة قرض استثماري ابتداء من توجه الزبون الى البنك والوثائق المطلوبة منه الى دراسة ملفه، ومن اجل توضيح هذه الدراسة تم التطرق الى إجراءات وضمانات منح القرض، إضافة الى متابعة المشروع وكيفية تسديده.

المطلب الأول: تقييم عملية منح قروض الاستثمار بوكالة الطارف

أولا: عدد المشاريع الاستثمارية الممولة من طرف وكالة الطارف

من خلال التربص الذي تم القيام به في وكالة القرض الشعبي الجزائري–الطارف– وبالأخص في مصلحة القروض، وبما ان هذه الدراسة التطبيقية اقتصرت على القروض الممنوحة لتمويل المشاريع الاستثمارية، فقد تم تخصيص هذا الجانب من الدراسة في عرض حجم قروض الاستثمار والمشاريع الممولة من طرف البنك للفترة

(2017/2015)، علما ان تمويل المشاريع الاستثمارية يكون مخططا له من الهيئات العليا، تماشيا مع اهداف السياسة النقدية والمالية والاقتصادية ككل، الجدول الاتي يوضح ذلك:[1]

جدول رقم (1.3): عدد المشاريع الاستثمارية الممولة من طرف CPA –وكالة الطارف–

السنة	عدد المشاريع الاستثمارية
2015	4620
2016	6910
2017	7130

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معطيات من البنك.

والتي يمكن إبراز تطورها في الشكل الموالي:

شكل رقم (2.3): تطور تمويل المشاريع الاستثمارية–وكالة الطارف–

[1] بناء على معطيات من مصلحة القروض، مرجع سابق.

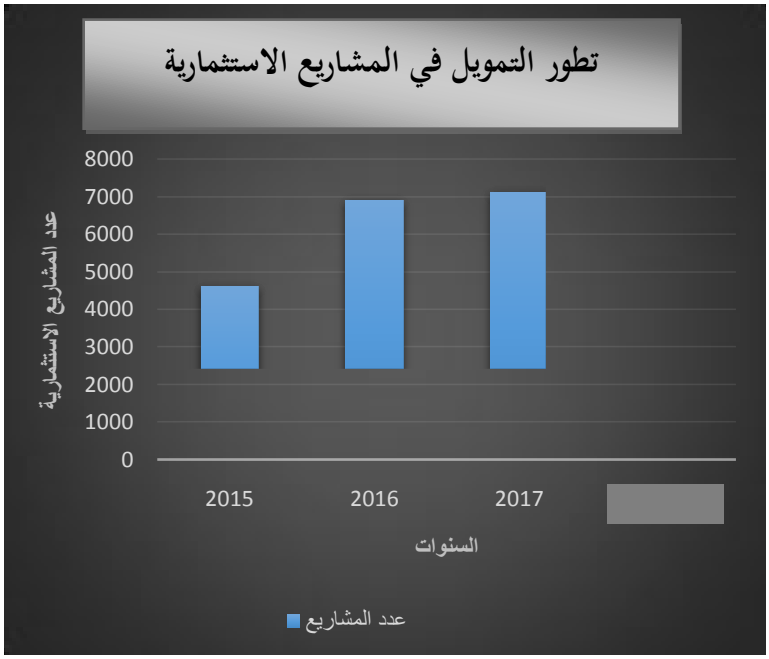

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معطيات من البنك.

التحليل

من خلال المعطيات، تبين ان عدد المشاريع الاستثمارية الممولة من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري-الطارف- في تزايد مستمر من سنة الى سنة، نلاحظ في سنة 2015 ان عدد المشاريع الاستثمارية الممولة هي 4620، بينما في سنة 2016بلغت المشاريع الممولة 6910 مشروعا، ووصلت الى 7130 مشروعا سنة 2017، وهذا يدل على اهتمام بنك القرض الشعبي الجزائري –الطارف- بتمويل المشاريع الاستثمارية عن طريق قروض الاستثمار، ودليل على فعالية القروض في تمويل هذه المشاريع الاستثمارية.[1]

ثانيا: نسبة تسديد قروض الاستثمار في وكالة الطارف

[1] بناء على معطيات من مصلحة القروض، مرجع سبق ذكره.

بعد قبول تمويل المشاريع الاستثمارية من طرف البنك، لابد من متابعة القرض، وذلك لتقدير إمكانية السداد والقدرة على الوفاء بالالتزام اتجاه البنك، وكذا عدم الوقوع في حالات عدم السداد.

والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول رقم (2.3): نسبة تسديد قروض الاستثمار في وكالة الطارف

السنة	عدد المشاريع المسددة	عدد المشاريع غير المسددة	نسبة المشاريع المسددة	نسبة المشاريع غير المسددة
2015	2500	2120	54,11%	45,88%
2016	4900	2010	70,91%	29,08%

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معطيات من البنك.

شكل رقم (3.3): تسديد قروض المشاريع الاستثمارية– وكالة الطارف–

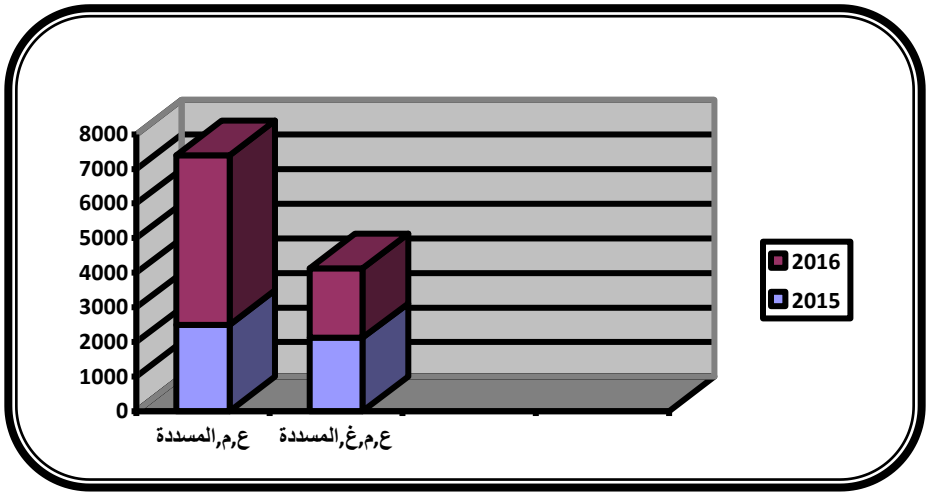

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معطيات من البنك.

شكل رقم (4.3): نسبة تسديد قروض المشاريع الاستثمارية–وكالة الطارف–

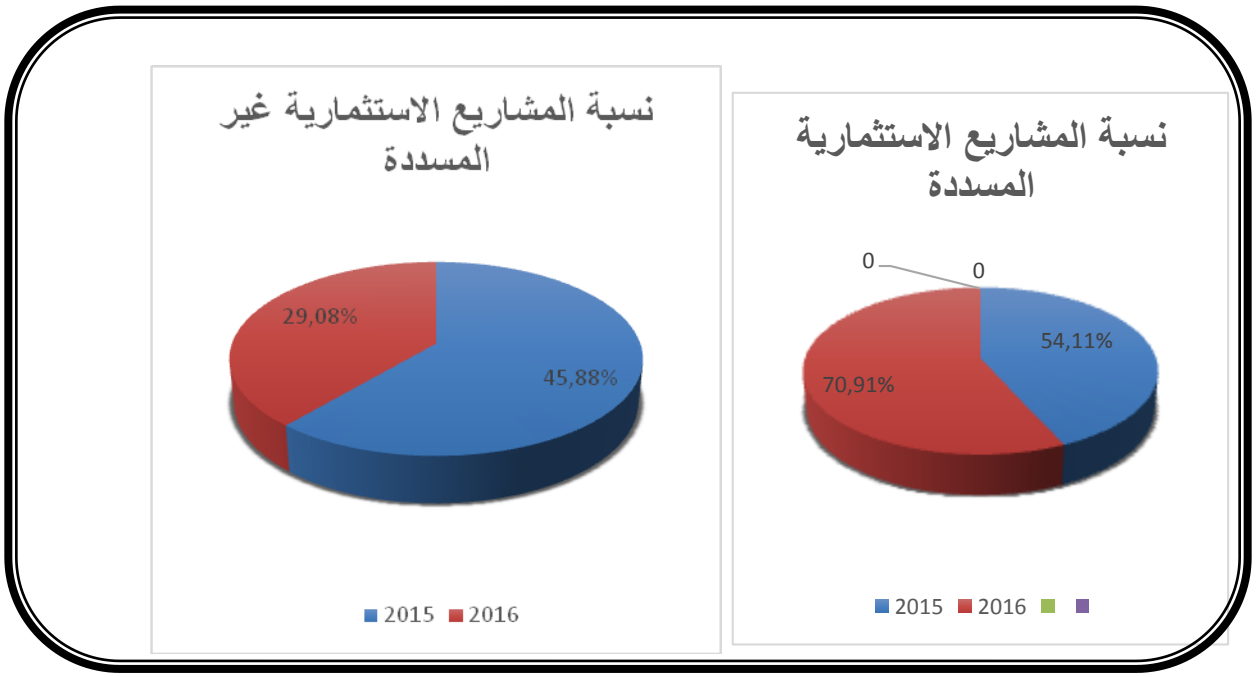

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معطيات من البنك.

التحليل:

من خلال المعطيات، تبين أن المشاريع المسددة تمثل الحصة الأكبر من إجمالي المشاريع الاستثمارية، نلاحظ أن نسبة المشاريع المسددة في سنة 2015 تقدر ب54,11% ، بينما في سنة 2016 بلغت نسبة التسديد 70,91%، وهذا راجع إلى الاعتماد على أهم المؤشرات والنسب المالية التي تعكس وضعية العميل لتقدير إمكانية السداد، وكذا إمكانية حدوث المخاطر، أن اعتماد القرض الشعبي الجزائري لسياسة اقراضية رشيدة وسليمة يمكنه من اتخاذ قرار تمويل المشاريع الاستثمارية.

من خلال الدراسة التي شملت تمويل المشاريع الاستثمارية في بنك القرض الشعبي الجزائري –الطارف– استنتجنا انه هناك تمويل فعلي للمشاريع الاستثمارية عن طريق القروض، وذلك باتباع سياسة اقراضية تمكنه من معرفة وضعية العميل وإمكانية تسديده للقرض.

المطلب الثاني: دراسة ملف استثماري–وكالة الطارف–

أولا: تقديم المشروع الاستثماري

سيتم تخصيص هذا الطلب لدراسة ملف قرض استثماري مقدم من طرف مؤسسة ليست حديثة النشأة بل تأسست بتاريخ 18 /04/2004 من طرف شريكين تحت الإطار القانوني لمؤسسة ذات مسؤولية محدودة، هدفها هو نقل البضائع عبر جميع المسافات، تحميل وتفريغ البضائع، واستئجار مواد البناء والانشغال العامة واستئجار السيارات، تخزين البضائع والركاب، يتكون من مساهمات الشريكين ل 100.000.00 دج.

تقدم مروج هذا المشروع بطلب مساعدة مالية من البنك في شكل قرض متوسط الاجل قدره 710.510.000,00 MDA، وكان الغرض من هذا القرض شراء مناولة المواد ونقل البضائع، أي توسيع نشاطها.

ويمثل الرصيد المطلوب% 70 من تكلفة اجمالي الاستثمار.

ثانيا: الضمانات المقدمة للبنك

تمثلت الضمانات التي قدمت للبنك فيما يلي:

- ❖ الرهن الحيازي لمحل إقامة الشركة؛
- ❖ الرهن العقاري لقطعة ارض مساحتها 5,668م^2؛
- ❖ تأمين العتاد والآلات؛
- ❖ التأمين ضد الحرائق؛

ثالثا: وثائق الملف

1) الملف الإداري

- ❖ طلب خطي؛

❖ نسخة من بطاقة التعريف الوطنية، شهادة الميلاد وشهادة الإقامة؛

2) الملف القانوني

❖ نسخة من السجل التجاري وأخرى من القانون التأسيسي؛

❖ شهادة تامين على الممتلكات؛

❖ وثيقة تثبت ملكية الأرض والمباني؛

❖ رخصة من مصلحة حماية البيئة؛

3) الملف التقني

تتمثل في الدراسة التقنية للمشروع؛

كما عزز الزبون الطلب بوثائق تثبت أن نشاطه مستمر وجيد.

رابعا: مراحل دراسة القرض

بعد التقدم بطلب القرض قام المكلف بالدراسات بمصلحة القروض في البنك، بدراسة الملف وذلك باتباع الخطوات التالية:

❖ التأكد من صحة المعلومات المقدمة من صاحب المشروع، وذلك بالاستعلام من البنك نفسه، او البنوك الأخرى ومصلحة الضرائب للتأكد من عدم تابعيته لجهة أخرى؛

❖ القيام بزيارة ميدانية لمحطة التوزيع، مع خبير عقاري، وذلك للتأكيد من قيمة الضمانات، وان المحل يتوفر على المواصفات الازمة لنوعية النشاط: سلامة البناء، جودة الآلات والمعدات؛

❖ تحويل الميزانية الحسابية إلى ميزانية مالية، أي إعادة ترتيبها وفق متطلبات الدراسية البنكية؛

❖ قيام المكلف بالدراسة بحساب مختلف المؤشرات والنسب الحالية الضرورية للقيام بالتحليل المالي؛

❖ إعطاء الرأي بعد التوصيل الى الوضعية المالية للشركة وقدرتها على تسديد القرض ثم تسجل كل الملاحظات والتقييمات مع الإشارة بالموافقة على الطلب مع التوقيع كل من المكلفين في مصلحة القروض والمدير؛

❖ حصول صاحب المشروع على وثيقة مفصلة للشروع في إجراءات حصوله على القرض.[1]

جدول رقم (3.3): يمثل القيم والنسب المئوية للتمويل البنكي

مصاد التمويل	النسبة	قيمة المبلغ MDA
تمويل ذاتي	30%	304 510
تمويل بنكي	70%	723 810
قيمة المشروع	100%	1 028 320

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معطيات من البنك.

التحليل

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة تمويل البنك للمشاريع الاستثمارية تقدر ب 70% وهي تمثل في هذا المشروع الاستثماري MDA 723810، ومنه التمويل الذاتي للمساهمين يقدر ب 30% وهي حوالي MDA 304510، وعليه قيمة المشروع الاستثماري الذي يمثل MDA 10283208، هي نسبة 100% للمشروع الاستثماري.

[1]- بناء على معطيات من مصلحة المستخدمين، مرجع سبق ذكره.

المطلب الثالث: عملية تقييم المشروع الاستثماري

قام المكلف بمنح القروض على مستوى وكالة الطارف بتحويل الميزانيات التقديرية الى ميزانيات ملية، حيث تسمح له بالقراءة المالية لوضعية هذه المؤسسة من خلال النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي.

أولا: حساب النسب المالية

الجدول يوضح كيفية حساب النسب المالية:

جدول رقم (4.3): النسب المالية للسنوات 2004، 2005، 2006

النسب المالية			2004	2005	2006
نسب السيولة	السيولة العامة	(الأصول المتداولة / د ق أ)* 100	1,25	1,43	1,60
	السيولة الجاهزة	(القيم الجاهزة / د ق أ)*100	0,11	0,16	0,30
نسب التمويل الذاتي	نسب الاستقلالية المالية	(الأموال الخاصة/ مج الديون)*100	0,9	1,3	1,1
	نسبة قابلية التسديد	(مجموع الديون/مج الأصول)*100	1,65	1,28	1,73
نسب المردودية	المردودية المالية	(النتيجة الصافية/ الأموال الخاصة)* 100	4,14%	2,25%	2,96%
	المردودية التجارية	(نتيجة الاستغلال/مج الأصول)*100	1,42%	0,90%	1,03%

المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على معطيات من البنك.

ثانيا: تحليل النسب المئوية

1. نسب السيولة

نسبة السيولة العامة

نلاحظ ان السيولة العامة خلال السنوات الثلاثة اكر من الواحد، هذا يدل على قدرة المؤسسة في مواجهة ديونها القصيرة الاجل دون التنازل على أصولها، أي انها قادرة على تغطية التزاماتها.

نسبة السيولة الجاهزة

نلاحظ من خلال نتائج الجدول ان نسبة السيولة الجاهزة خلال السنوات الثلاثة أصغر من الواحد، وهذا يدل ان المؤسسة لديها عجز في السيولة، حيث لا تستطيع تغطية التزاماتها قصيرة الاجل بواسطة المتاحات الموجودة تحت تصرفها فقط.

2. نسب التمويل الذاتي

نسبة الاستقلالية المالية

نلاحظ ان نسبة الاستقلالية المالية اقل من الواحد سنة 2004 وهذا يدل على ان المؤسسة غير مستقلة ماليا في اتخاذ قراراتها، اما في سنة 2005، 2006 أصبحت نسبة الاستقلال المالي أكبر من الواحد وبالتالي أصبحت المؤسسة مستقلة ويمكن ان تتمتع بالمرونة مع الدائنين عند الاقتراض او تسديد الديون، كما يمكنها الحصول على قروض إضافية دون ان تجد صعوبة في ذلك لأنها غير مثقلة بديون.

نسبة قابلية التسديد

من جلال الجدول يتضح ان نسبة قابلية التسديد أكبر من الواحد في السنوات الثلاثة، هذا يدل على قدرة المؤسسة في تغطية التزاماتها.

3. نسب المردودية:

المردودية المالية:

نلاحظ ان قيمة المردودية المالية سنة 2004 تقدر ب% 4,14 ،بينما انخفضت سنة 2005 الى% 2,25، وهذا راجع الى انخفاض الأموال الخاصة، بينما في سنة 2006 ارتفع الى 2,96%، وهذا راجع إلى ارتفاع الأموال الخاصة.

المردودية التجارية:

نلاحظ ان نسبة المردودية التجارية سنة 2004 تقدر ب 1,42%، بينما سنة 2005 انخفضت الى 0,90%، وهذا راجع الى ارتفاع المبيعات خارج الرسم، بينما في سنة 2006 ارتفعت المردودية التجارية الى 1,03%، وهذا راجع الى ارتفاع النتيجة الصافية.

4. إبداء الرأي

انطلاقا من النسب المالية اتضح ان المؤسسة تتميز بوضعية مالية سليمة مما دفع وكالة القرض الشعبي الجزائري لولاية الطارف بالموافقة على منح القرض الاستثماري الذي قيمته 710.000MDA، يتم تسديد القرض على ستة سنوات مع سنة تأجيل، ويكون على أقساط (كل ستة أشهر) بمعدل فائدة 5,75%.

ثالثا: طريقة استرجاع القرض من طرف البنك–وكالة الطارف–

1. حالة سداد القرض

الجدول يوضح طريقة استرجاع قيمة القرض المبينة من طرف البنك:

جدول رقم (5.3): طريقة استرجاع قيمة القرض المبينة من طرف البنك

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنة	مبلغ القسط	المبلغ المتبقي
1	0	710.000.000
2	142.000.000	568.000.000
3	142.000.000	426.000.000
4	142.000.000	284.000.000
5	142.000.000	142.000.000
6	142.000.000	0

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معطيات من البنك.

بعد قيام الزبون طالب القرض بتسديد مستحقاته كاملة، يقوم البنك بتقديم له شهادة رفع اليد على الضمانات المرهونة.[1]

2. حالة عدم السداد

في بعض الأحيان لا يستطيع الزبون طالب القرض تسديد مستحقاته في الوقت المناسب والمحدد لسبب او لأخر، ولكي يتمكن من مواجهة هذه الوضعية يقوم باتباع الخطوات التالية:

المرحلة الأولى

بمجرد ظهور أول حادث لعدم الدفع، يقوم البنك بتنبيه الزبون بواسطة رسالة انذار موصي عليها بضرورة تسيير الوضعية في أجل أقصاه 15 يوم، بحيث يبقي في هذه المرحلة لمدة ثلاثة أشهر، اين يحاول البنك تحصيل مستحقاته بطريقة ودية.

المرحلة الثانية

بعد انقضاء ثلاثة أشهر من تواجد ملف التحصيل الودي، ولم يقم الزبون بتسديد مستحقاته، يقوم البنك بإرسال انذار ثاني مع محضر قضائي.

المرحلة الثالثة

عدم تسديد الزبون لمستحقاته في هذه المرحلة يجعل من البنك القيام بالإجراءات القانونية والمتمثل في:

- الحجز بالوقف من خلال تجميد أموال الزبون؛
- الحجز التحفظي؛
- استعمال الضمانات سواء تعلق الامر بالمحل التجاري، المعدات، الآلات، الرهن العقاري.[1]

[1]- بناء على معطيات من مصلحة المستخدمين، مرجع سبق ذكره.

خلاصة الفصل الثالث

عملية منح القروض من طرف البنك هي عملية معقدة في جميع جوانبها لما تتضمنه من طرق لتقييم المشاريع الاستثماري بمختلف أشكالها، وكذلك ما تتطلبه من دراسة دقيقة وموضوعية للمشروع الاستثماري.

من خلال الدراسة التطبيقية تم التعرف على مختلف الوثائق المكونة للملف طلب القرض الذي يجب على صاحب المشروع تقديمها للبنك، ليقبل هذا الأخير دراسة ملفه، بالإضافة إلى المراحل التي يعتمدها البنك، ليقبل هذا الأخير دراسة ملفه، بالإضافة إلى معالجته لملف القرض.

في ختام هذا الفصل تم عرض دراسة حالة جسدها البنك في إطار منح القروض، مع كيفية استرجاع القرض وحالة عدم السداد.

ختاما، تم التوصل إلى أن تمويل المشاريع الاقتصادية عن طريق القروض هو تمويل فعلي فعّال يساهم في تحقيق الأهداف المرجوة.

[1] بناء على معطيات من مصلحة القروض، مرجع سبق ذكره.

خاتمة

يتوقف بناء اقتصاد فعال على درجة تطور النظام البنكي الذي يهيئ المناخ ويتفاعل مع متطلبات الاقتصاد، والقيام بدور الوساطة المالية من خلال وضع سياسة اقراضية رشيدة للاستعانة بها في اتخاذ القرارات في البنوك بما يتناسب والمرحلة الجديدة ، ونظرا للتحولات الاقتصادية الملحوظة دفعت النظام البنكي لأداء دوره الأساسي المتمثل في توفير وسائل التمويل اللازمة من قروض بنكية متنوعة، وباعتبار الممول الرئيسي للمشاريع الاستثمارية، وسعيها لتوسيع اهتمامها بمنح التمويل وفق أسس ومبادئ علمية دقيقة، جعل البنوك تتبع سياسة اقراضية سليمة ورشيدة تعتمد على مجموعة من العوامل والإجراءات التي تؤثر على عملية منح القروض.

باعتبار المشاريع الاستثمارية من أهم النشاطات الاقتصادية وذلك للمساهمة في تحقيق التوازن المالي وإنعاش النشاط الاقتصادي، لهذا تمويلها من أصعب العمليات البنكية، فنجد البنك حريص على قبول تمويل المشاريع، ومنح القروض، إلا بعد القيام بدراسات شاملة ومتكاملة، للاستناد عليها في عملية اتخاذ قرار تمويل المشاريع. الاقتصادية.

وقد تم خلال هذا الموضوع والمتعلق بتمويل القروض للمشاريع الاستثمارية، وإبراز الدور الفعال الذي تلعبه القروض في تمويل المشاريع الاستثمارية متوقف على الدراسة التطبيقية لأهم الجوانب ومعرفة التغيرات والمؤشرات لاتخاذ القرار المتعلق بتمويل المشروع الاستثماري، وذلك باستعمال المؤشرات والنسب المالية لتقييم المشروع الاستثماري والوصول إلى اتخاذ القرار المناسب.

1. اختبار الفرضيات

- أهم الآليات لتمويل المشاريع الاستثمارية هي القروض البنكية، وقد تبين أنها تمثل المرد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك في تحصيل إيراداته، (هذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى)؛
- للقروض تأثير إيجابي في التشجيع على الاستثمار، حيث أنها تلعب دور فعال في تمويل المشاريع الاستثمارية في الجزائر، وتعتبر أحد وسائل التمويل الفعال من خلال المساهمة في إنعاش وتنمية الاقتصاد، (هذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية)؛
- أهم إستراتيجية متبعة من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة الطارف هي الرقابة المستمرة على طرق التمويل، إضافة إلى وجوب استعمال المعايير التي تتناسب مع المشروع الاستثماري، و تبرز مدى ربحية ومردودية هذا المشروع الاستثماري، (هذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة).

2. نتائج الدراسة

بعد التطرق للموضوع من جوانبه النظرية والتطبيقية، تم التوصل إلى أهم النتائج هي:

- وجود قروض خاصة بالاستثمار من اجل تمويل المشاريع الاستثمارية التي تسمح بتطوير قدرات المؤسسة؛
- المشاريع الاستثمارية هي المحرك الرئيسي لنشاط الاقتصادي؛
- إن تحليل ودراسة المشاريع الاستثمارية الممولة من طرف البنك يكفل حسن تسييرها مما يفعِّل مردوديتها؛
- تسعى الوكالة إلى التقرب أكثر من العملاء، من خلال تقديم معلومات عن القروض في الوقت المناسب، وتلبية احتياجاتهم وطلباتهم المتنوعة؛
- يعد منح القرض الاستثماري أصعب قرار عند البنك، إلاّ أن الوكالة 213 تقوم بمنح القروض للعملاء الذين تتعامل معهم أكثر من مرة، وذلك للثقة المتبادلة بينهم، ومدة التعامل معهم؛
- يتوقف نشاط بنك القرض الشعبي الجزائري على تنوع وحجم العملاء متعامل معهم؛
- انتهاج بنك القرض الشعبي الجزائري إجراءات عديدة عند منح القرض وذلك لتفادي المخاطر؛
- تنوع القروض المقدمة من طرف القرض الشعبي الجزائري مما يجلب لها عدد كبير من العملاء؛
- يرتكز بنك القرض الشعبي الجزائري خلال عملية منح القروض على الضمانات للحماية من المخاطر التي يمكن التعرض لها؛
- يقوم بنك القرض الشعبي الجزائري بدور إيجابي في تمويل المشروعات الاستثمارية عن طريق منح قروض متنوعة، مما يؤدي إلى تنمية وتطوير الاقتصاد.

3. الاقتراحات والتوصيات

على ضوء النتائج نقترح مجموعة من التوصيات:

- الأخذ بعين الاعتبار بآراء العملاء، وهذا بتوفير مصالح تتكفل بمطالبهم، والحصول على أكبر قدر من المعلومات الخاصة باحتياجاتهم؛
- إزالة العراقيل التي تواجه المستثمرين، وفي مقدمتها عقبات الحصول على القرض من طرف الوكالة، إذ لا بد أن تقتصر الفترة التي تفصل بين القرض والحصول عليه، فهي طويلة بسبب طول مدة دراسة القرض وكثرة الوثائق؛

- زيادة فعالية وتكثيف البرامج الخاصة بتعريف المستثمرين بفرص الاستثمار بالوكالة، وتقديم الاستشارة والنصح لأصحاب المشاريع حتى يضمن استرداد أمواله دون الدخول في المشاكل؛
- يستوجب على الوكالة التجهيز بشبكة إعلام آلي متطور تسهل عليها تخزين المعلومات الخاصة بكل عميل، و معالجتها بطريقة سريعة، نظرا للعدد الكبير لملفات العملاء، والمعطيات الواجب تجميعها لربح الوقت والجهد والتكلفة؛
- التدريب المستمر للعاملين بالوكالة ، و التأهيل في مجال القروض؛
- على الوكالة الاهتمام بالدراسة الاقراضية، والمتضمنة شخصية العميل و سمعته لكسبه و جعله متعامل دائم، و عدم فقدانه؛
- تغيير لغة الوثائق إلى اللغة الأم(اللغة العربية)، و ذلك للتسهيل على العميل قراءتها وبالتالي ربح الوقت.

4. آفاق الدراسة:

بالرغم من الجهود المبذولة خلال السنة لإثراء الموضوع أكثر، إلّا أنه من الطبيعي أن لا يتم الإلمام بجميع عناصر الموضوع، مع كل هذا فهو مجرد محاولة علمية، وعليه نقوم باقتراح الآفاق الواجب التطرق إليها مستقبلا:

- هل تساهم التسهيلات التي توفرها البنوك فعلا في تحفيز المشاريع الاستثمارية؟
- هل يساهم التطور التكنولوجي في تفعيل تسريع تمويل المشاريع الاستثمارية؟
- ما هو دور القروض في التنمية الاقتصادية؟.

قائمة المراجع

أولا: الكتب باللغة العربية

1. الخطيب سمير ،" **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك**"، منشأة المعارف، ب.ط، مصر، 2005.
2. الطيلوني جهاد فراس ، "**دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع**"، دار كنوز المعرفة، د.ط، الأردن، 2011.
3. القزويني شاكر: "**محاضرات في اقتصاد البنوك** "، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، ط4، 2008.
4. الكداوي طلال ، **تقييم القرارات الاستثمارية**، دار اليازوري العلمية، الطبعة العربية، الأردن، 2008.
5. باشري نفيسة محمد ، "**إدارة الائتمان**"، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، بدون طبعة، مصر، بدون سنة نشر.
6. بن بخمة إدريس: **دور القروض المصرفية في تمويل المشاريع في المؤسسات الصغيرة**
7. بوعتروس عبد الحق ،" **الوجيز في البنوك**"، ديوان المطبوعات، الجزائر، طبعة01، 2000.
8. بوقرة رابح ، **بحوث عمليات "مدخل لاتخاذ القرارات"**، ج2، منشورات المسيلة، الجزائر،2012،
9. زين العابدين بن عبد الله بري،"**خصخصة المشروعات العامة–متطور اقتصادي**"، د.ط، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، 2005
10. عاطف جابر طه عبد الرحيم، "**دراسات الأصيل العلمي والتطبيق العلمي**"، الدار الجامعية، د.ط، القاهرة، مصر، 2003.
11. عبد الغفار حنفي، رسمية زكي قرياقص،" **مدخل معاصر في الإدارة المالية**"، الدار الجامعية، د.ط، الإسكندرية، مصر، 2002.
12. عبد المقصود زين العابدين ، "**قضايا بيئية معاصرة**"، ط1، منشأة المعارف للنشر، الإسكندرية، مصر، 2000.
13. علوان قاسم نايف ،"**إدارة الاستثمار–بين النظرية والتطبيق**"، ط1، دار الثقافة، الأردن، 2009.
14. قاسم خالد مصطفى ، "**إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المستدامة**"، الدار الجامعية، ط3، مصر، 2007.
15. لطرش الطاهر ،"**تقنيات البنوك**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط4 ،2005 .
16. محمود حسين الوادي وآخرون، " **دراسة الجدوى الاقتصادية والمالية**"، دار صفاء، الطبعة الأولى، الأردن،2010.
17. ندراوس عاطف وليم ،"**دراسة الجدوى للمشروعات**"، دار الفكر الجامعي، لا توجد طبعة، الإسكندرية، مصر، 2006.

18.هندي منير إبراهيم ، "**إدارة البنوك التجارية ،مدخل اتخاذ القرار**"، ط3، مركز دلتا للطباعة طنطا، مصر، 2010،

ثانيا: المجلات والدوريات العلمية

1. أوسرسر منور وآخرون، "**دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية والمتوسطة**" مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد07، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر.

ثالثا: الأطروحات والمذكرات الأكاديمية

1. أريا الله محمد،" **السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار**"، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصاد، جامعة الجزائر، 2011/2010

2. العمري مريم ، "**مفاضلة المؤسسات بين التمويل المصرفي وعن طريق الإيجار – المعايير والمبررات**"، مذكرة شهادة الماستر، علوم التسيير، تخصص، مالية تأمينات تسيير المخاطر، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2013/2012.

3. بريكي نوارة،" **مساهمة البنوك التجارية في منح القروض والاستثمار**" رسالة ماجستير، غير منشورة، علوم تجارية، جامعة المسيلة، 2003.

4. بن حسان حكيم،" **دراسة الجدوى ومعايير تقييم المشاريع الاستثمارية**"، رسالة ماجستير، غير منشورة، علوم التسيير، فرع إدارة أعمال، جامعة الجزائر، 2006/2005

5. بن حسين عبد الإله، عيوني رضوان: **تمويل الاستثمارات عن طريق القروض البنكية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، اقتصاد نقدي وبنكي،قسم العلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، 2016.

6. حلحال شهيناز، آيت عيسى وسام، "**دور البنوك في التنمية الاقتصادية**"، مذكرة شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص: القانون العام للأعمال، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2016، ص ص 18-17.

7. حمريط رشيد: **سياسة الودائع والقروض**، رسالة ماجستير، غير منشورة، فرع مالية وبنوك، علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، 2001

8. حوري زهية ، " **تقييم المشروعات في البلدان النامية باستخدام طريقة الآثار**"، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد كمي، جامعة قسنطينة.، الجزائر، 2007

9. دحاوي عربية سعاد، **دور القروض في تفعيل الاستثمارات**، تقرير شهادة ماستر، غير منشورة، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، ملحقة مغنية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014.

10. شقراء منال: **سياسة الإقراض من البنوك التجارية وأثرها على تمويل الاستثمار**، شهادة مذكرة الماستر، تخصص بنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2015،

11. ضيف أحمد،"**أثر اختيار مصادر التمويل على نجاعة المشاريع الاستثمارية**"، مذكرة ماجستير، غير منشورة، العلوم الاقتصادية، تخصص: المنظمة-التدقيق الاستراتيجي،جامعة تلمسان، الجزائر، 2008/2007

12. غردة عبد الواحد: **ضوابط منح الائتمان في البنوك التجارية**، حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وكالة قالمة، شهادة الماجستير، غير منشور، العلوم الاقتصادية وكلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2004

13. فظيلي محمد ، "**دور البنوك في تمويل وترقية المشاريع الاقتصادية**"، مذكرة شهادة الماستر، علوم اقتصادية، تخصص: إدارة أعمال، جامعة يحي فارس، المدية، 2008/2007

14. كرارزية مروة: **محددات منح القروض الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مذكرة شهادة الماستر، تخصص: تمويل مصرفي، علوم تجارية، جامعة العربي التبسي، تبسة،2016،

15. لبصير صورية، **تسيير مخاطرة عدم سداد القروض في البنوك التجارية**، مذكرة شهادة الماستر، تخصص: مالية وإدارة المخاطر، علوم اقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة،2015،

16. محسن عواطف ،"**إشكالية التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، مذكرة ماجستير، غير منشورة، العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2009/2008.

رابعا: المؤتمرات والملتقيات العلمية

1. الجريدة الرسمية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المؤرخة في الموافق لـ 27 أوت 2003، العدد 52.

2. رحيم حسين، سليم حمود، **استخدام الأساليب الكمية في اتخاذ وترشيد قرارات منح الائتمان بالبنوك التجارية**، ورقة بحث مقدمة للملتقى الأول حول: **الأساليب الكمية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية، المركز الجامعي**، جامعة سطيف، 23-24 نوفمبر، 2008.

3. كنجوع عبود كنجو: **إستراتيجية الاستثمار والتمويل في المشروعات الصغيرة**، المؤتمر العلمي الخاص، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة فيلادلفيا، الأردن، 2007.